المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة الثامنة	8	السبت 18 نوفمبر 2023

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 718
2- عرض ومناقشة مشروع ميزانية المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب لسنة 2024..... 718
3- بيانات وأجوبة السيد مساعد رئيس مجلس نواب الشعب المكلف بالتصرف العام..... 729
4- بيانات وأجوبة السيدة مساعدة رئيس مجلس نواب الشعب المكلفة بشؤون النواب..... 730
5- بيانات وأجوبة السيد رئيس مجلس نواب الشعب... 730
6- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب..... 732
7- رفع الجلسة..... 733

III. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 733

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة الثالثة وثلاثين دقيقة من مساء يوم السبت 18 نوفمبر 2023 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع ميزانيات المهمات والمهمات الخاصة وأولها مشروع ميزانية المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب لسنة 2024.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب الزملاء المحترمون،

أسعد الله أوقاتكم بخير،

قبل أن ننطلق بصفة رسمية في أشغالنا، نتأكد من توفر النصاب وهو الأغلبية المطلقة من الأعضاء، 81 عضوا، عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 97 من النظام الداخلي.

أطلب منكم، زميلاتي زملائي الأعزاء، التفضل بتسجيل الحضور.

الحضور: 136، إذن النصاب متوفر.

زميلاتي زملائي،

قبل الشروع في جلستنا، بكل حزن وألم لازال الكيان الصهيوني مستمرا في اعتداءاته على شعبنا في فلسطين، فمنذ سويعات من الآن تمّ قصف مدرسة الفاخورة واستشهد فيها العديد ممّن كانوا في المدرسة كما تمّ قصف مدرسة تلّ الزعتر والضحايا بالمئات، لذلك أدعوكم للوقوف لتلاوة الفاتحة على أرواحهم.

(تمت تلاوة الفاتحة)

السيدات والسادة الزملاء الأفاضل،

عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 98 من النظام الداخلي، أعلمكم أن مكتب المجلس قرر في اجتماعه بتاريخ 07 نوفمبر 2023، اعتبار الجلسة المخصصة للنظر في المهمات والمهمات الخاصة متواصلة وأقر جملة من الترتيبات لحسن تنظيم سير الجلسات وذلك على النحو التالي:

- يتمّ تسجيل أسماء المتدخلين في النقاش العام عند مفتتح الجلسة بتوجيه الطلبات كتابيا إلى رئيسها مباشرة بالنسبة إلى الأعضاء غير المنتمين إلى كتل وعن طريق رئيس كلّ كتلة بالنسبة إلى الأعضاء المنتمين إلى كتل وفقا لما تقتضيه أحكام الفصل 102 من النظام الداخلي ثم يتمّ غلق باب التسجيل بانتهاء اللجنة المعنيّة من تلاوة التقرير.
- تتم تلاوة أسماء المتدخلين وترتيبها في النقاش العام على دفوعات قبل بداية النقاش وأثناءه وتعلّق قائمة المتدخلين أمام قاعة الجلسات العامة ويتم مدّ رؤساء الكتل النيابية وممثلي الأعضاء غير المنتمين إلى كتل بها في الإبّان.
- تنطبق أحكام الفقرة الأولى من الفصل 103 من النظام الداخلي التي تنصّ على أنّ كلّ عضو لا يكون حاضرا عند المناداة عليه يُعتبر كمن تدخل.

كما أقر المكتب في اجتماعه سالف الذكر ضبط حصص التدخلات في النقاش العام حول المهمات والمهمات الخاصة بإعطاء الكتل النيابية ساعتان و30 دقيقة كحيز زمني للتدخل يوزع بينها باعتماد قاعدة التمثيل النسبي على أن يُترك للكتلة حرية تقسيم حصتها بين أعضائها وإعطاء كل نائب من غير المنتمين إلى كتل الحق في دقيقتين، والحق في إضافة دقيقة واحدة لا أكثر بعنوان تخلّي نائب آخر غير مُنتمي لا أكثر عن كلمته لفائدته. وعليه توزع حصص التدخلات في النقاش العام حول المهمات والمهمات الخاصة والمخوّلة للكتل على النحو التالي:

الكتل النيابية

1. كتلة صوت الجمهورية: عدد الأعضاء 25

الحيز الزمني المخوّل للكتلة: 32 دقيقة.

2. كتلة الأحرار: عدد الأعضاء 23

الحيز الزمني:29 دقيقة.

3. الكتلة الوطنية المستقلة: عدد الأعضاء 21

الحيز الزمني: 27 دقيقة.

4. كتلة الأمانة والعمل: عدد الأعضاء 21

الحيز الزمني: 27 دقيقة.

5. كتلة لينتصر الشعب: عدد الأعضاء 15

الحيز الزمني: 19 دقيقة.

6. كتلة الخط الوطني السيادي: عدد الأعضاء 15 الحيز الزمني: 19 دقيقة.

المجموع: ساعتان و33 دقيقة

ويتم إعطاء ساعة و15 دقيقة كحيّز زمني للسيدات والسادة أعضاء الحكومة للردود حول النقاش العام المتعلّق بالمهمات والمهمات الخاصة، الرجاء من الأعضاء الراغبين في التدخل في النقاش العام التفضّل بتوجيه طلباتهم كتابيا إلى رئاسة الجلسة وذلك قبل الانتهاء من تلاوة التقرير الذي أعّدته لجنة المالية والميزانية.

زميلاتي وزملائي الأعزاء،

نستهل أشغالنا بالاستماع إلى تقرير لجنة المالية والميزانية حول المهمة الخاصة لمجلس نواب الشعب من مشروع ميزانية الدولة سنة 2024، قبل أن أحيل الكلمة إلى اللجنة، يسعدني أن أتوجّه باسمكم جميعا إلى مكتبها وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالتحية والشكر وبالغ التقدير على كل المجهودات المبذولة وأدعو اللجنة الموقرة لتستعرض تقريرها حول المهمة الخاصة لمجلس نواب الشعب من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 ونشكر اللجنة على عملها القيّم.

الكلمة للجنة لتلاوة تقريرها.

عرض ومناقشة
مشروع ميزانية المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب لسنة 2024

السيد عصام البحري جابري، المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

تقرير لجنة المالية والميزانية
حول
مشروع المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب
لسنة 2024

1. تقديم عام للمهمة الخاصة مجلس نواب الشعب

تتنزل ميزانية مهمة مجلس نواب الشعب لسنة 2024 في إطار أحكام القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة الفصول 19 و43 و46 منه التي كرّست خصوصية نشاط مجلس نواب الشعب حيث تم تصنيف ميزانية المجلس كمهمة خاصة، وتستثنى بالتالي من إعداد مشروع الأداء كما يناقش مشروع ميزانيته أمام اللجنة المكلفة بالمالية بمجلس نواب الشعب.

وقد تمّ ضبط ميزانية مجلس نواب الشعب على أساس الحاجيات من التمويل التي يتطلبها العمل البرلماني مع دعمه وتطويره حتى يتسنى للمجلس القيام بوظيفته التشريعية والرقابية بالكيفية المنشودة عبر الشروع في تركيز منظومة تخاطب وتصويت وعرض بقاعة الجلسة العامة للمقر الأصلي.

2 . إطار النفقات متوسط المدى (2024 . 2026):

2 . 1 . برمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط حسب البرامج ومصادر التمويل:

البيان	مصادر التمويل	إنجازات 2022	ق.م.ت 2023	التقديرات		
				2024	2025	2026
مجلس نواب الشعب	الموارد العامة للدولة	16903	36000	38553	39473	41321
المجموع		16903	36000	38553	39473	41321

2 . 2 . برمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط حسب الأقسام ومصادر التمويل:

ضبطت نفقات مجلس نواب الشعب لسنة 2024 في حدود 38553 أ.د مقابل 36000 أ.د سنة 2023 أي بزيادة قدرها 2553 ألف دينار تمثل نسبة 7,1 %.

3 . توزيع نفقات المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب لسنة 2024:

3 . 1 . توزيع نفقات المهمة حسب البرامج والأقسام ومصادر التمويل:

تتوزع اعتمادات الدفع لمجلس نواب الشعب لسنة 2024 حسب طبيعة النفقة ومصادر التمويل كما يلي:

الأقسام / التمويل	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الاستثمار	المجموع
الموارد العامة للميزانية	27844	5785	2024	2900	38553

وتتوزع اعتمادات التعهد لمجلس نواب الشعب لسنة 2024 حسب طبيعة النفقة ومصادر التمويل كما يلي:

الأقسام / التمويل	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الاستثمار	المجموع
الموارد العامة للميزانية	27844	5785	2024	4630	40283

3 . 2 . النفقات ذات الصبغة التنموية للمهمة الخاصة مجلس نواب الشعب لسنة 2024:

تبلغ النفقات ذات الصبغة التنموية لسنة 2024 ما قدره 4630 أ.د تعهّدا و2900 أ.د دفعا مقابل 530 ألف دينار تعهّدا و1500 أ.د دفعا سنة 2023.

4. نفقات المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب حسب البرامج:

4 . 1 . نفقات التأجير:

ضبطت نفقات التأجير تعهدا ودفعا لسنة 2024 في حدود 27844 أ.د مقابل 27715 أ.د مرسمة بقانون المالية لسنة 2023 أي بزيادة قدرها 129 أ.د تمثل نسبة 0,5 %.

4 . 2 . نفقات التسيير:

ضبطت نفقات التسيير تعهدا ودفعا لسنة 2024 في حدود 5785 أ.د مقابل 4884 أ.د مرسمة بقانون المالية لسنة 2023 أي بزيادة قدرها 901 أ.د تمثل نسبة 18,5 %.

وستوظف هذه الاعتمادات لتغطية النفقات التالية:

- النفقات الخصوصية للسلط العمومية 860 أ.د
- نفقات تسيير المصالح العمومية 4925 أ.د

4 . 3 . نفقات التدخلات:

ضبطت نفقات التدخلات تعهدا ودفعا لسنة 2024 في حدود 2024 أ.د مقابل 1901 أ.د مرسمة سنة 2023 أي بزيادة قدرها 123 أ.د يمثل نسبة 6,47 %.

4 . 4 . نفقات الاستثمار:

تقدر نفقات الاستثمار لمجلس نواب الشعب بعنوان سنة 2024 بـ 2900 أ.د دفعا مقابل 1500 أ.د مرسمة سنة 2023 أي بزيادة قدرها 1400 أ.د تمثل 93,33 %.

I. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الخميس 09 نوفمبر 2023 خصصتها لمناقشة مشروع المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب لسنة 2024 وذلك بحضور نائبي السيد رئيس مجلس نواب الشعب والسيد النائب مساعد الرئيس المكلف بالتصرف العام والسيدة النائب مساعد الرئيس المكلفة بشؤون النواب وعدد من أعضاء المكتب والسيد المدير العام للمصالح المشتركة وعدد من إطارات المجلس.

وفي مستهل الجلسة، أكّد السيد رئيس اللجنة أن دراسة المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب تندرج في إطار دراسة مشروع الميزانية العامة للدولة وتنطبق عليها الإجراءات المضمنة في القانون الأساسي للميزانية.

كما أكّد السيد المدير العام للمصالح المشتركة على خصوصية نشاط مجلس نواب الشعب كمهمة خاصة تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية في إطار ميزانية الدولة، وعلى هذا الأساس يتم رصد الاعتمادات في حدود حاجيات المجلس التشريعي من التمويل المقترحة من قبله وفي إطار التوازنات العامة.

وذكّر في هذا السياق بأحكام الفصل 43 من القانون الأساسي للميزانية والذي ينصّ على أن يحيل مجلس نواب الشعب ميزانيته إلى رئيس الحكومة الذي يطلب بدوره البيانات والاستفسارات الضرورية ويحيل ملاحظاته إلى اللجنة المكلفة بالمالية، وتتم مناقشة مشروع ميزانية المجلس أمام اللجنة المكلفة بالمالية بحضور ممثل عن وزارة المالية قبل إدراجه في الميزانية العامة للدولة.

ثم تولى تقديم عرض بيّن من خلاله أنه تمّ ضبط ميزانية مجلس نواب الشعب لسنة 2024 في حدود 38.553 م.د مقابل 36.000 م.د سنة 2023 أي بزيادة 2.553 م.د موضحا أن الاعتمادات المقترحة في مشروع ميزانية مجلس نواب الشعب، والمصادق عليها من مكتبه بتاريخ 14 سبتمبر 2023 والمحالة إلى وزارة المالية، كانت في حدود 50.173 م.د إلاّ أنه لم يتم رصد سوى اعتمادات قدرها 38.553 م.د أي بنقص 11.620 م.د.

كما قدّم معطيات حول النفقات المبوبة حسب الأقسام، وبيّن أن الاعتمادات المخصصة لنفقات التأجير والمقدرة بـ 27.844 م.د والتي تمثل 72 % من حجم ميزانية المجلس لم تسجّل تطورا إلاّ بنسبة 0,5 % مقارنة بسنة 2023.

وبخصوص نفقات التسيير والمقدرة بـ 5.785 م.د، أفاد أنها تنقسم إلى جزئين:

- ✓ جزء أول يتعلق بالنفقات الخصوصية للسلط العمومية ومقدرة بـ 860 أ.د موجهة لدعم النفقات الخاصة لأعضاء المجلس تهمّ بالأساس التكوين وتنظيم الأيام الدراسية والأسفار...
- ✓ جزء ثان يتعلق بنفقات تسيير المصالح العمومية مقدرة بـ 4925 أ.د ويهم نفقات استهلاك الكهرباء والماء والاتصالات والوقود ويمثل 39 % من جملة الاعتمادات المرصودة لتسيير المصالح العمومية، كما تبلغ نفقات صيانة المنظومات والمعدات الإعلامية وتوفير مستلزمات الطباعة 790 أ.د ومصاريف التعهد والصيانة مبلغ 1.472 م.د.

وفي ما يتعلق بنفقات التدخلات، والمقدرة بـ 2024 أ.د، أفاد أنها تتعلق أساسا بالمساهمات في المنظمات والاتحادات البرلمانية الدولية (1200 أ.د) ومنحة لفائدة تعاونية أعوان مجلس نواب الشعب لتغطية مصاريف عقد التأمين على المرض (400 أ.د) ومنحة لدعم النشاط الاجتماعي والثقافي لودادية أعوان المجلس (424 أ.د).

وبخصوص نفقات الاستثمار والمقدرة بـ 2900 أ.د، أفاد أنه تم رصد 870 أ.د للبنايات الإدارية وسيتم في هذا الإطار إنجاز مشروع تجديد شبكة الإنارة لقاعة الجلسات العامة والفضاءات المحيطة بها بكلفة تقديرية 500 أ.د، وتم في هذا الصدد رصد جزء من الاعتمادات في حدود 450 أ.د دفعا، كما بيّن أنه سيتم مواصلة مشروع تجديد أجزاء من شبكة التكييف المركزي ومشاريع التهيئات الجارية.

ومن جهة أخرى، أفاد أنه تم رصد 220 أ.د للقيام بدراسات منها 50 أ.د لمواصلة الدراسات المعمارية والمراقبة الفنية المتعلقة بالمشاريع الجارية ورصد 170 أ.د للشروع في إنجاز الدراسات الهندسية والفنية الخاصة بمشروع استكمال ترميم الواجهات وإعادة توظيف بعض الفضاءات الداخلية بالقصر الأصلي والتي تقدر كلفتها بـ 370 أ.د.

وتتمثل مكونات المشروع سالف الذكر في العناصر التالية:

- تهيئة قاعة شرفية للوفود الرسمية بمدخل الأسود،
- تهيئة قاعة معارض وفضاء متحف برلماني بالقاعة الكبرى بمدخل الأسود (قاعة المحكمة)،
- تهيئة قاعة لجنة بالهو الأول،
- تهيئة فضاء مكتبة شرفية وعصرية متعددة الوسائط،
- تهيئة مطعم للنواب وقاعة شرفية وفضاء استراحة،
- تهيئة الحديقة الداخلية والواجهات المحيطة بها.

وبخصوص التجهيزات الإدارية، تم تخصيص اعتمادات تقدر بـ 130 أ.د لاقتناء معدات وتجهيزات لصيانة مختلف الشبكات التقنية، كما تمّ تخصيص 200 أ.د لاقتناء تجهيزات لتحسين وتدعيم منظومات الصوتيات والتخاطب بقاعات اللجان والاجتماعات.

وبالنسبة للبرامج الإعلامية، سيتم العمل على مواصلة برنامج تدعيم النظام المعلوماتي بمختلف مكوناته بكلفة تقدر بـ 500 أ.د. كما سيتم الشروع في تركيز منظومة رقمية للتخاطب والتصويت والعرض بقاعة الجلسات العامة بالبناية الأصلية بكلفة جملية تقدر بـ 4 م.د وتم للغرض رصد 1.2 م.د كاعتمادات دفع من مشروع ميزانية سنة 2024.

من جهة أخرى، تولى تقديم أهم الأهداف الاستراتيجية المتوسطة المدى للمهمة الخاصة لمجلس نواب الشعب والمتمثلة أساسا في:

- مواصلة برامج التحول الرقمي وإرساء مقومات الإدارة الالكترونية وأدوات عمل مجددة لدعم الوظيفة التشريعية والرقابية وإضفاء مزيد الشفافية على العمل البرلماني.
- إعداد فضاءات وظيفية عصرية مع الحفاظ على القيمة المعمارية والتراثية لقصر باردو.

- تعزيز العلاقات الخارجية والتعاون الدولي والعمل على استعادة إشعاع الدبلوماسية البرلمانية.

- تطوير منظومة الإعلام المؤسساتي والعلاقات العامة من خلال تعزيز علاقة المجلس بالصحافة المكتوبة والمرئية ومزيد التعريف بنشاط المؤسسة البرلمانية وتدعيم أدوات الاتصال والقرب من المواطن والمجتمع المدني وتوفير المعلومات الحينية والموثقة.

- حوكمة الإدارة وتطوير منظومة الموارد البشرية وتفعيل نظام العمل عن بعد ووضع النصوص القانونية والترتيبية الخاصة بالوظيفة العمومية البرلمانية وأعضاء المجلس.

وخلال النقاش، أفاد السيد النائب مساعد الرئيس المكلف بالتصرف العام أنه لم يتم مراعاة الفصل 43 من القانون الأساسي للميزانية في مسار مشروع المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب في ما يتعلق بالتخفيض في حجم الميزانية المقترحة دون تبرير وتفسير ذلك بمذكرات توضيحية طبقا للفصل المذكور أعلاه.

كما أوضح أحد أعضاء مكتب مجلس نواب الشعب أن مشروع ميزانية المجلس لم يأخذ بعين الاعتبار وضعيات النواب المنتخبين عن التونسيين بالخارج والممثلين عن دوائر الجهات الداخلية.

ومن جهة أخرى، أكّد النواب أن الإعتمادات المرصودة للمهمة الخاصة مجلس نواب الشعب لا تعكس الدور الذي تقوم به الوظيفة التشريعية وشدّدوا على ضرورة توفير الظروف الملائمة ليقوم النائب بالدور الموكول له باعتبار أن نواب الشعب شركاء في المسار وماضون قدما في إنجاحه.

وبخصوص نفقات التأجير، أوضحوا أن المنحة المرصودة للنواب تعتبر ضعيفة، وأكّدوا على ضرورة مراجعتها. وباعتبار ارتفاع مصاريف التنقل والإقامة، طلب عدد من النواب النظر في إمكانية تمكينهم من بطاقة نقل.

وأكّد نواب آخرون على أن الإدارة البرلمانية هي أداة أساسية فاعلة في معاضدة العمل النيابي، واستفسروا عن مبررات ضعف الاعتمادات المخصصة للترقيات والتدرج والتسميات في الخطط الوظيفية والمقدرة بـ 45 أ.د وطلبوا الترفيع في هذه الاعتمادات وتمكين الموظفين من حقوقهم.

كما أشار النواب إلى أنه تم الحفاظ على مستوى التأجير المعتمد مقارنة بالسنة المرجعية في إعداد الميزانية والتي هي سنة 2023، إذ أن الزيادة المقدرة في نفقات التأجير لم تتجاوز 0,5 % وهي نسبة لا تأخذ بعين الاعتبار نسب التضخم والتي تقتضي أن يتم الترفيع الآلي في حجم الميزانية وفي نفقات التأجير ملاحظين ضعف الاعتمادات المرصودة مقارنة بالمهمات الخاصة الأخرى.

كما لاحظ نواب آخرون أن تبويب الاعتمادات لا يتناغم مع متطلبات العمل النيابي والحاجيات الأساسية لإنجاح هذه المرحلة، إذ تم رصد 510 أد لصيانة أجهزة الإعلامية، واقترحوا توجيه هذه الاعتمادات لاقتناء حواسيب جديدة تسهّل عمل النائب وتساهم في رقمنة الإدارة وتضمن النجاعة والسرعة في إنجاز الأعمال.

كما استفسر بعض النواب عن إمكانية تحويل الاعتمادات التي لم يتم استعمالها خلال فترة تعليق أعمال المجلس إلى مشروع ميزانية 2024 وعن الآليات القانونية التي تمكّن من ذلك.

من ناحية أخرى، لاحظ بعض النواب ضعف الاعتمادات المرصودة للنشاط الخارجي على أهميته ممّا يُعيق التمثيلية البرلمانية في الأوساط الخارجية. كما أكدوا على ضرورة مراجعة المنح المتعلقة بالتنقل والأسفار مع الأخذ بعين الاعتبار سعر صرف الدينار.

كما استفسر نواب آخرون عن أوجه صرف النفقات المرصودة للاستقبالات والمقدرة بـ 280 أ.د وعن ارتفاع النفقات المرصودة لاستهلاك الكهرباء والغاز والمقدرة بـ 750 أ.د وطلبوا تبرير ذلك. ودعوا إلى ضرورة الحوكمة وترشيد استهلاك الكهرباء وتساءلوا عن مبررات ارتفاع النفقات المتعلقة بالوقود والمقدرة بـ 950 أ.د، وطلبوا مدهم بجدول توضيحي يبرّر حجم هذا الاستهلاك.

وبخصوص الاعتمادات المرصودة للتنظيف عن طريق المناولة والمقدرة بـ 650 أ.د، استفسر النواب عن مبررات عقود المناولة في ظل وجود 90 عامل ينتمي إلى المؤسسة التشريعية، كما استفسروا عن وجاهة رصد اعتمادات لاقتناء الصحف والمجلات رغم السياسة المعتمدة نحو رقمنة الإدارة.

كما طلب عدد من النواب إمدادهم بدراسات مفصلة في ما يتعلق بمشروع تجديد منظومة التخاطب والتصويت بقاعة الجلسة العامة والمقدرة بـ 4 م.د، وأكدوا على ضرورة البحث عن النجاعة والجدوى المطلوبة عند تبويب النفقات لتحقيق الأهداف والمتمثلة في تطوير العمل النيابي والمؤسسة النيابية ككل.

وطلب بعض النواب أن تشملهم منظومة التأمين عن المرض وتمتيعهم بالخدمات المقدمة من تعاونية ووداية مجلس نواب الشعب، واقترحوا الترفيع في المنح المرصودة لهذه الهيئات.

وفي تفاعله مع السادة النواب، أفاد السيد المدير العام للمصالح المشتركة أنه تم الشروع في تركيز هياكل المجلس منذ مارس 2023 وتم انتخاب وتركيز مكتب المجلس في 18 ماي 2023، وهذا العامل الزمني تسبّب في عرض مشروع ميزانية المجلس على المكتب في 15 جوان 2023. وأوضح أن دراسة الميزانية في مكتب المجلس تطلبت عدّة جلسات استغرقت مدة زمنية قدّرت بأربعة أشهر أفضت إلى المصادقة على مشروع ميزانية المجلس في 14 سبتمبر 2023 بمبلغ 50.173 م.د كاعتمادات مقترحة لهذه المهمة الخاصة.

وفي ما يتعلق بنقل الاعتمادات التي لم يتم استعمالها لسنتي 2021 ـ 2022، بيّن أن مبدأ سنوية الميزانية لا يُجيز ذلك، وأوضح أن هيكلة وإعداد وثائق مشروع الميزانية يتم وفق أنموذج من وزارة المالية يتم اعتماده من قبل جميع الهياكل الوزارية.

وحول ارتفاع الاعتمادات المرصودة للكهرباء والغاز، بيّن أنه تم اعتماد سنة 2020 كسنة مرجعية في ضبط هذه التقديرات والتي قدرت بـ 751 أ.د دون اعتبار الزيادة المرتقبة في التعريفة وهو مبلغ يفسر بمساحة المباني المغطاة لمجلس نواب الشعب المقدرة بـ 3 هك من جملة 10 هك.

وبخصوص صيانة المعدات الإعلامية، أوضح أن للمجلس نظام معلوماتي مبني على مركز إيواء محلي يتضمن تجهيزات وشبكة إعلامية واسعة ومنظومة تطبيقات متنوعة وهي مخصصة للإدارة ولأعضاء المجلس، وقد تم إبرام عقود خدمات لصيانتها ويتم إبرامها عبر طلبات عروض تخضع لأسعار السوق.

وبخصوص الدراسات المتعلقة بقاعة الجلسات العامة وتجديد منظومة الصوتيات، بيّن أن هناك دراسة أنجزت في نطاق التعاون الدولي مع مكتب دراسات مختص في الغرض وتم ضبط تقديرات المشروع في حدود 4 م.د.

وبالنسبة للاعتمادات المخصصة للوقود، أوضح أن هناك حصص وقود لسيارات المصلحة وهو جزء يتم التحكم فيه وتم ترشيده باعتبار اعتماد الإدارة على التراسل الالكتروني وجزء أخر خاص بالوقود الوظيفي الذي يندرج ضمن عناصر تأجير الموظفين الذين لهم خطط وظيفية ويتم ضبط هذه الحصص بجدول مفصل ومدقق، مشيرا إلى أن إدارة المجلس تخضع في الوقت الحالي إلى تدقيق في الغرض من هيئة الرقابة العامة للمالية.

وحول الاستفسار المتعلق بضعف الاعتمادات المرصودة لترقيات الموظفين، أفاد أن الميزانية المصادق عليها من طرف مكتب المجلس ضبطت هذه الاعتمادات في حدود 506 أ.د لكن تم التخفيض في هذه الاعتمادات إلى 45 أ.د، كما تم ضبط نسبة الترقيات في حدود 30 % رغم أنه تم تحديدها بـ 20 % بمقتضى منشور رئيس الحكومة لبقية الوزارات وذلك نظرا للفترة الاستثنائية المتعلقة بتعليق أعمال المجلس.

وبخصوص ضعف الاعتمادات المرصودة للتمثيل والأسفار والاستقبالات، فقد تم اعتماد السنوات المرجعية السابقة مشيرا إلى أن وزارة المالية ضبطت التطور السنوي بالنسبة لنفقات التسيير بـ 2.5 %.

وبالنسبة لارتفاع حجم الاعتمادات المرصودة للتنظيف والصيانة، أوضح أن الإدارة أمضت عقدا إطاريا مع مؤسسة عمومية لتأمين خدمات التنظيف اليومية والأشغال الخصوصية بالمقر الأصلي باعتبار الطبيعة المعمارية والتقنية لمباني المجلس والتي تتطلب توفير إمكانيات ووسائل لا يمتلكها المجلس، مشيرا إلى أنه قد تم إعادة توظيف عملة التنظيف التابعين لإدارة المجلس بالمبنى الفرعي.

وفي ختام الجلسة، عرض السيد رئيس اللجنة مبدأ قبول التفاوض مع وزارة المالية حول إمكانية الترفيع في الاعتمادات المرصودة للمهمة الخاصة مجلس نواب الشعب على التصويت من طرف أعضاء اللجنة. وتم التصويت على هذا المبدأ بإجماع الحاضرين.

وتفاعل السيد رئيس مجلس نواب الشعب مع ما توصلت له اللجنة في جلستها، حيث تفهّم مطالب النواب بتوفير الإمكانيات لهم ولموظفي المجلس والتي تمكّنهم من أداء مهامهم على أحسن وجه وفي ظروف تتماشى وأهمية الدور الموكول للنائب خاصة وأن أحكام الفصل 61 من الدستور تُلزمه بالتفرغ التام لممارسة الوظيفة التشريعية وتحجّر عليه ممارسة أي نشاط آخر بمقابل أو دون مقابل.

II. قرار اللجنة:

قررت اللجنة إنهاء النظر في المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللّجنة على عملها القيّم والجاد، وننتقل الآن النقاش العام وأتلو عليكم القائمة الأولية للمتدخّلين وهم السادة والسيدات النواب المحترمين: عادل ضياف، أحمد بنور، هشام حسني، عبد القادر بن زينب، سامي الرايس، ريم الصغير، رمزي الشتوي، محمد علي فنيرة، فاطمة المسدي وعلي زغدود.

الكلمة للنائب المحترم عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية له دقيقتان. المقعد رقم 134.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

بدون إطالة، أردت أن أعرّج على الجمعية الرياضية لمجلس نواب الشعب التي تأسست منذ 1985، يعني قرابة 38 سنة وهي مدرجة بالرائد الرسمي ولديها هيئة منتخبة، لماذا لم تتم برمجة ميزانية لهذه الجمعية التي تعتبر قادرة على الترفيه على الأعوان وتخلق مناخا إيجابيا داخل المجلس؟ فالرجاء الإجابة عن هذا الإشكال رغم أنها توقفت منذ سنة 2021 لكنها تواصلت إلى حدود سنة 2024 وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم أحمد بنور عن كتلة الأحرار له أربع دقائق. المقعد رقم 36.

السيد أحمد بنور

شكرا سيدي الرئيس،

هذه مصافحة مع الشعب وفرصة لنبلغه ظروف عملنا والكلام الذي قيل بأننا نعيش في النزل ومتمتّعون بالمنصب، أود أن أواجههم وأقول لهم ليس لدينا لا منحة أكل ولا شرب ولا إقامة ولا تنقّل، نحن مدركون على ماذا نحن قادمون كل ذلك من أجل مصلحة وفائدة المواطن.

يعلمون الوضع ويعلمون الصعوبات التي نتكبدها لكي ندافع عن ملف أحد المواطنين نظل يوما كاملا ونتنقل بوسائلنا الخاصّة وهذا مطلب من المطالب وهو ليس بعزيز على مجلسنا وهو توفير النقل في مهمات للوزارات فأنتم تعرفون الاكتظاظ هناك من لا يعرف العاصمة مثلي أنا قادم من ولاية المهدية فمن أضعف الإيمان توفير النقل لقضاء شؤون المواطنين نحن لا يهمّنا يمكننا العمل حتى بدون مقابل لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار الإدارة وأعوانها وحراسة المجلس الذين لمسنا منهم حرفية كبيرة لو أنّه كان بودّي أن يحمل كل عون شارة تحمل اسمه وترقيمه، عون يستحق الشكر نشكره ومن يستحق النقد ننقده يعني شارة على غرار الوزارات.

ملاحظة أخرى بخصوص مجابهة الاقتصاد في الطاقة نرجو منكم سيدي رئيس المجلس، تكليف عون بموضوع الطاقة في المجلس فقد لاحظنا إنارة كبيرة وغير ضرورية وهذا معمول به في الوزارات وطبق منشور سابق، يكلّف بمتابعة الشأن الطاقي.

نشكر كذلك السيد الكاتب العام الذي لم يحضر خلال الجلسة الصباحية ولا المسائية نتمنى أن يكون المانع خير فالكاتب العام يجب أن يكون من أوّل الحضور معنا اليوم.

كما أودّ مراجعة الإعفاءات التي تمّت في عهد المجلس السابق، حيث وقعت إعفاءات بالمحاصة الحزبية ونخشى أن يكون من بينهم كفاءات كانوا موجودين هنا تم اقصاؤهم بجرّة قلم، من ليس في صفي أقصيه، نرجو منكم لفتة كريمة لهم، كما أنني علمت بوجود قاعة رياضية بتجهيزات حديثة مازالت مغلقة نريدها أن تفتح

للأعوان وللإدارة فنحن لا نراود المقاهي وليس لدينا وقت على الأقل خلال وقت الفراغ نستغل هذه القاعة، نأمل أن تأذن بفتح هذه القاعة الرياضية.

بودّي أيضا التدخّل لجرد مكوّنات متحف باردو، قبل الغلق وبعد الغلق، أُغلق المتحف ثمّ فتح من جديد فهل أن المكوّنات بقيت على حالها أم وقع التقليص منها كذلك مكوّنات المجلس الحالي هناك تحف وهدايا للسادة رؤساء المجالس النيابية السابقة فهل هناك جرد قديم سابق ولاحق؟

كذلك لجنة التدقيق في الصفقات التي تمّت في العهد السابق نحن نطالب السادة الوزراء القدامى وفي نظافة اليد والتفقدية فهل تمّ تفقد الصفقات التي تمّت في المجلس المنحل؟

كما نتمنى أن يتوفر زيّ شغل للأعوان لأنهم يضحّون معنا فنحن نتمكن من أخذ قسط من الراحة بخمس أو عشر دقائق لكنهم لا يغادرون القاعة وهم موجودون صباحا مساءا وهم موظّفون مثلهم مثل بقية الموظفين ليس هناك فرق....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد هشام حسني غير منتمي له ثلاث دقائق المقعد رقم 216.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

أول شيء أريد ملاحظته، هو عدم احترام الآجال المنصوص عليها بالفصل 43 من القانون الأساسي للمالية التعلّات واهية لأن النتائج النهائية صدرت في 30 جانفي 2023، حيث كان بالإمكان إعداد ميزانية ثمّ مناقشتها مع مكتب المجلس أوّلا ولهذا السبب، لا يمكن أن تضيفها في الاعتمادات رغم أنها تعتبر معقولة 38 مليار وليست كارثية، لكن هناك سوء تبويب لهذه الاعتمادات وهذا ما لاحظناه فاليوم عندما نتحدث عن سياسة تقشف فلا يمكننا الحديث عن تهيئة حديقة وتهيئة مطعم وهو بالأساس موجود لكن الأهم من ذلك هو تجويد العمل البرلماني.

اليوم لدينا المساعدون البرلمانيون المنصوص عليهم في النظام الداخلي لتحسين العمل البرلماني لديهم الأولوية قبل الحديث عن حديقة وقاعة شرفية وغير ذلك التي من الممكن تنفيذها عندما تترفه الأمور.

اليوم هناك موظفو وأعوان المجلس الذين ينتظرون ترقياتهم إذا كنا نريد تجويد العمل فعليهم العمل في ظروف طيبة كما تحدث زميلي منذ حين عن الجمعية الرياضية فلا أعلم لماذا ترصد ميزانية للودادية وتعفى الجمعية من ذلك يعني هناك أطراف تابعة لي وأخرى لا.

سيدي الرئيس، أتوجّه إليكم بصفتكم رئيس المجلس وآمر صرفه وأتمنى أن يقع الجواب عن سؤالي من طرفكم، عندما أرى السيد مدير عام المصالح المشتركة متملص من المسؤولية وهو الذي أعدّ الميزانية والمسؤول عنها، هنا أتساءل فحتى زملائي النواب ليس لديهم دراية بالميزانية ولم يعدوها فهم التحقوا بالمجلس في مارس ولا يمكنهم إعداد ميزانية 2024.

لن أتحدث اليوم عن وضعية النواب وغيرها التي أصبح الجميع يعرفها، فليس بالضرورة أن يقع التصويت اليوم. لدينا آجال يمكننا إعادة تبويب الاعتمادات بدون المساس بالميزانية وإعادة التصويت عليها وهذا ما أطلبه من زملائي النواب فبالنسبة لي هذه الاعتمادات مرفوض تبويبها بهذا الشكل وأتمنى ألا نرى يوما ما لجنة التحقيق في المجلس في خصوص هذه المشاريع وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار له عشر دقائق. المقعد رقم 198.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا، قبل كل شيء أضمّ صوتي إلى صوت زميلي السيد هشام، أتمنى ألا تقع المصادقة على هذه الميزانية الغامضة والغامضة جدا إلى حين التريّث حتى نعرف من وكيف وقع إنجاز هذه الميزانية؟

أول شيء جلب انتباهي في هذه الميزانية هو ميزانية الكهرباء والغاز 750 ألف دينار كانت في السابق 600 ألف دينار وأصبحت 750 ألف دينار لا أعلم لماذا لم يفكر المجلس والسادة المسؤولون الساهرون على التسيير وكل يتصرف كما يروق له، لدينا برنامج الـ "photovoltaïque" لماذا لا نعتمد هذه الطريقة؟ وحتى إن كنا نخشى أن تضر الآثار يمكن استغلال قطعة أرض على مسافة بعيدة نسبيا ونستعمل هذا البرنامج.

نفس الشيء بالنسبة إلى الوقود لم نفهم هل تريدون اعتماد سياسة التقشف أم لا؟ ما يقارب مليار وقود، 950 ألف دينار؟ نحن لا نعرف كم لدينا من سيارة فنحن نرى نواب يمتطون سيارات من نوع سيتروان وسيارات بـ 30 ألف دينار هنا نقطة استفهام كبيرة.

تريدون منا المصادقة على هذه الميزانية ووضعتم لنا تأجير أعضاء مجلس النواب 10544 مليون دينار بينوا لنا هذا، بالمناسبة أذكر موضوع المنحة التي أثار بلبلة كبيرة ودافعنا في "les plateaux" وغيره لكننا لم نتناقش بخصوصها ولم نتحدث عنها ولم نطالب بها ، لقد طالبنا بتحسين وضعية النواب ولم نطالب بهذه المنحة ولم نتمتع بها إلى حد اليوم، وقع إشكال بين نائبة والسيدة شادلية ثم انتشر الموضوع فأصبحنا ندافع عن أنفسنا، نحن لم نتمتع بها إلى حدّ هذا اليوم ولم نناقشها ولم نطالب بها، أقول لكم من هذا المنبر أننا لم نطالب بها، طالبنا بتسوية وضعية النائب وهذا ليس من باب الفضل.

أريد أن أفهم ما معنى التعهّد والصيانة من 600 أصبحت 771 ألف دينار؟ لابد أن تكون الميزانية المقدّمة من طرف السيد رئيس اللجنة والسادة الزملاء مطابقة للقانون، إن هذه الميزانية ميزانية مهمة والسادة الأعضاء الذين يدافعون عنها كان من الأجدر من اقترح هذه الميزانية هو من يدافع عنها هنا في المجلس ومن عيّن من سيتولى الدفاع عنها ويمدنا بكلفة التأجير، كذلك كلفة تأجير أعضاء الدواوين وفي خصوص ماذا رصدت 635 ألف دينار. اليوم اعتمدنا قانونا.

السيد رئيس المجلس، لقد أخذت قرارا هو أن تتخذ قرارات بمفردك وإذا لم يعجبك أمر تغادر القاعة إلى مكتبك والمكتب قريب من هنا وتتركنا عبارة عن أطفال في رياض أطفال بدون أن تعلمنا عن سبب مغادرتك وسبب غضبك.

100 ألف دينار مرصودة للجرائد أنا موجود يوميا في المجلس ولم أر جرائد، يعني 100 ألف دينار جرائد والجرائد لا تأت إلى المجلس. تملؤون بطوننا من فراغ.

وقعت زيادة 640 ألف دينار إلى البرلمان العربي وعندما يريد أحد النواب المشاركة حينها نعلم أن النائب شارك وسافر وعاد ولا نعرف من الذي شارك ولا متى سافر واستنادا على ماذا وقع اعتماد نائب معيّن حتى وإن كان عبد القادر بن زينب، إما أن نضع بصمة في هذا المجلس ندخل بها التاريخ ولا أريد أن أقول العبارة الأخرى أعزكم الله أو كذا كذا للتاريخ.

نرجو أن يتحمل كل منا اليوم مسؤوليته في هذا المجلس أمام الله وأمام الشعب، من جهة نتحدث عن التقشف ومن جهة نجد الصيانة 750 ألف دينار والوقود 950 ألف دينار والكهرباء والغاز 700 ألف دينار والجرائد 100 ألف دينار ما هذا؟ نحن اليوم نتناقش وحدث ما حدث هناك من سربوا المعلومة خارج المجلس.

في المرة الفارطة طالبنا باعتماد الصندوق عند رفع الحصانة عن زميلنا حتى تبقى العلاقة بين السادة النواب علاقة إنسانية وممتازة لكننا أصررنا ووقع تمرير الأمر وهناك من صوّت وهناك من امتنع ومرّت الجلسة.

اليوم، من يصوّت بـ "نعم" نجده في الإعلام ونفس الشيء بالنسبة إلى من يصوّت بـ"لا" في كل جلسة وبدأ هذا الأمر منذ بداية الحرب على غزة نترحم على الشهداء، وقع قصف مدرسة وجامع وقصف جامع وعندما نريد تمرير قانون التجريم لا يتم ذلك، فلماذا تقومون بتحريضنا ثم تحرّضون الشعب علينا؟ فنعود إلى الوراء، دعونا نتريّث فنحن لسنا أعداء فيما بيننا.

نحن طالبنا بالشفافية ويجب أن تكون الميزانية مفصّلة عندما يعرف المواطن أن أجر النائب 10 مليون دينار في السنة ماذا سيقول والأمر غير صحيح ولا توجد زيادات لذلك نريد كل هذه المعطيات بالتفصيل، نفس الشيء بالنسبة إلى تأجير أعضاء الدواوين مرحبا بهم شيء وحيد لا أريد الحديث عنه وبكل صدق حتى إن وقعت زيادة أجورهم فهم يستحقون ذلك.

شكر خاص لأعوان إدارة السلامة والاستقبال على حسن الاستقبال والقيام بواجبهم بصفة ممتازة وممتازة جدا ومن هذا المنبر أطالب بتحسين وضعيتهم ليعملوا في أريحية ما عدا ذلك نريد أن نعلم وهذا من حقنا كيف توزّع السيارات ومن حقنا إعطاء لمحة عن الموظّفين الذين كانوا يعملون سابقا في المجلس فهذا من حقي كعضو مجلس نواب شعب انتخبني الشعب مثلي مثلك سيدي الرئيس.

ونحن اخترنا أن تكون رئيس المجلس لتنظيم العلاقة بين النواب والعلاقة بين الإدارة وتكون آمر بالصرف لصرف أجور الموظفين والنواب ولكن لا سبيل إليه أن يكون كل شيء يجرى في الخفاء ولهذا نحن طالبنا بتنقيح النظام الداخلي ليتحمل كل شخص مسؤوليته.

لقد قال تعالى أبغض الحلال عند الله الطلاق أي أن الطلاق سيء ولكنه ليس مبغوضا عند الله فنحن عندما اتّفقنا وانتخبناك أنت رئيسا للمجلس لمدة خمس سنوات لتكون المعاملة بالمثل ومتوازية بين كل النواب وإذا بنا أصبحنا منبوذين حتى التحية لا تلقى علينا ونأخذ حقنا بتشنج وهناك نواب يقع إرسالهم لمقابلة وزراء ونحن نواب لا يقع قبولنا لأننا ليس في رحاب السيد رئيس المجلس وهذا غير معقول وأقول إلى هؤلاء النواب الذين يستمعون إلينا واصلوا في سياسة الهروب إلى الأمام وأنا الآن أقول لا يمكن المصادقة على هذه الميزانية إلى حين التروي، إلى حين مراجعة كل فصل وقد عرضتم علينا هذه الميزانية فأعطونا اليوم فرصة لمزيد الدرس وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد سامي الرايس عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق. المقعد رقم 96.

السيد سامي الرايس

شكرا سيدي الرئيس،

في الحقيقة، ما كنت أريد قوله ذكره الزميل السيد عبد القادر تقريبا نفس التمشي، لقد قد تم طرح العديد من التساؤلات خلال لجنة المالية لكن الإجابات لم تكن ضافية من طرف السيد المدير العام للمصالح المشتركة، أنتم أيضا سيدي الرئيس، يجب أن تستمع إلي وتضع في اعتباركم أن هناك أرقاما غير معقولة، فعندما أقول بأن الكهرباء في بلدية باردو بأكملها بالـ "les engins" وقطعها يدفعون 850 ألف دينار تكلفة استهلاك الكهرباء بينما نحن في قصر باردو ندفع 750 ألف دينار يعني هذا إذا كنا نتحدث عن سياسة التقشف في قصر باردو أو في سياسة الدولة فنحن بعيدون كل البعد عن الواقع.

وما ذكره السيد عبد القادر أنه عند إعداد الميزانية لابد أن تكون لدينا كشوفات محيّنة في كل الأسطول والقرارات المعنية بالخطط الوظيفية وهنا أتحدث مع زملائي أرجو منهم عدم التشنج نحن نتحدث عن أرقام وقد عدنا إلى الميزانية المعروضة وأرجو منك أن تصغي إلي يا سيدي الرئيس إن الميزانية المقدمة لا يوجد فيها "tableau comparatif"بين سنة 2021، لماذا قلنا هذا؟ لأن المجلس كان مغلقا في سنة 2022 وعندما نقارن بين سنة 2021 وسنة 2023 والميزانية المقترحة لسنة 2024 في المحروقات كان مبرمجا 650 ألف دينار من بينها 450 ألف دينار موجّهة إلى الخطط الوظيفية وأنا أعرف ما معنى خطة مدير وكم كمية المحروقات المرصودة له ولـ" sous-directeur" أو لرئيس مصلحة المبلغ 650 ألف دينار منها 450 ألف دينار موجّهة إلى الخطط الوظيفية وأنا لا أنازع أحدا من الزملاء ولكن عندما يكون 450 ألف دينار سنة 2021 وفي سنة 2022 المجلس مغلق ونعود إلى المجلس 2023-2024 لنجد المبلغ ارتفع من 450 ألف دينار إلى 800 ألف دينار، هل هناك تسميات جديدة؟ هل وقع تغيير القرارات؟ لأن قرار التسميات الوظيفية أنتم معنيون به سيدي الرئيس.

ولهذا أقول لكم أن ما ذكره السيد عبد القادر صحيح فعملية التريث في بعض الفصول الموجودة داخل الميزانية يمكن مراجعتها بدون ترفيع ولا تقليص في إطار التوجّه للاستثمار لأن مقترح مشاريع التنمية التي كانت موجودة سابقا حاليا ليس لنا عنها أية فكرة نجدها فقط في إطار مشاريع متواصلة فهذه المشاريع المتواصلة التي كانت موجودة سابقا ومازالت متواصلة هل يمكن أن نعرف مبالغها وجزئياتها بما فيها مشروع "photovoltaïque"، في الأيام الفارطة طرحنا سؤالا لماذا لا نحدث محطة "photovoltaïque" ردّ السيد المدير العام للمصالح المشتركة قائلا أنه باعتبار أن هذا القصر له صبغة أثرية وتراثية وغير ذلك يعني أنّه "déjà" في سنة 2021 كان مقترحا ورّصدت له أموالا واليوم يجيبني بهذه الطريقة وهنا أقول له المأوى الموجود أمام المتحف يمكن أن توضع فيه" des panneaux photovoltaïques" ونحن مع سياسة التقشف وإنتاج الطاقة البديلة بالـ"photovoltaïque" لتقليص النفقات وهناك أشياء أخرى سيتحدث عنها لاحقا السيد محمد علي فنيرة.

بالنسبة إلى مصاريف الإعلامية، يا سيادة الرئيس، هناك 510 مليون لصيانة معدات إعلامية يمكن شراء "matériel" آخر ولا نصل إلى هذا المبلغ يعني هناك جزئيات.

إن طريقة إعداد هذه الميزانية بهذه الكيفية ليس فيها أية شفافية ولا تمت للواقع بصلة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم السيد محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة وله أربع دقائق المقعد 141.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا للحضور الإداري المتواجد معنا اليوم،

زملائي الكرام،

هذه الميزانية نقطة استفهام كبيرة جدا، مصاريف التمثيل والسفر الخاصة بكم كانت تمثل 360 ألف دينار في سنة 2021 بينما اليوم 240 ألف دينار أنتم لا تمثلون ولا تحتاجون لأن تمثلوا تونس في الخارج.

نفقات الاستقبال عند زيارة الضيوف في سنة 2021 كانوا يستقبلونهم بـ 320 ألف دينار واليوم 250 ألف دينار.

نفقات الوقود كنا ننفق 601 ألف دينار أصبحنا الآن 950 ألف دينار، نقطة استفهام.

مصاريف الكهرباء كانت 600 أصبحت 750 كل هذا مقارنة بسنة 2021.

مصاريف التنظيف، كنا ننظف هذا المجلس بـ 100 ألف دينار ننظفه اليوم بـ 700 ألف دينار.

وأواصل مصاريف الإعلامية 790، هناك زيادة بـ 100 ألف دينار.

التعهد الموظّف للحديقة قدّر بـ 50 ألف دينار في سنة 2021 واليوم نتعهدها بـ 195 ألف دينار أين نذهب؟! ما هذا التقشف؟ ! أخجلتمونا صراحة!

فيما يتعلق بالمنظومة الإعلامية قدرت سنويا بـ 50 ألف دينار شراء منظومات إعلامية فهل وجدتم هنا منظومات إعلامية؟! ألم يقولوا لنا يمكن أن تغيروا الفصول في منظومة إعلامية؟! أين هي!؟ أين التكوين الذي تابعناه؟! لا يوجد شيء منه.

قدرت مصاريف الصيانة في سنة 2021 بـ 450 ألف دينار بينما سنعيد صيانته في سنة 2024 بـ 510 لو كانت هذه المعدات غير صالحة إذن لا نحتاجها نغيرها ونأتي بالجديد مما لا يستوجب الصيانة ما دامت الصيانة تتم في كل عام بنصف مليار لم نفهم هذه الميزانية.

قلتم لا يمكن اعتماد "les panneaux photovoltaïques" ونصرف 700 ألف دينار وحين نرجع للميزانية نجد أنكم نصصتم عليه مثلما قال زميلي السيد سامي بتعهّد قيمته 630 ألف دينار.

مواصلة تدعيم المنظومة الإعلامية 750 ألف دينار، ما هذا؟ هذا غير مفهوم سيدي الرئيس، فهذه نتيجة عدم تشريك النواب اليوم في الميزانية صدقا وهي كارثية بالنسبة لي على أساس أننا سنصرف أقل من سنة 2021 فوجدنا أننا نصرف أكثر، صدقا لا توجد أية نتيجة، نخجل اليوم حين نقول لدينا 750 ألف دينار استهلاك كهرباء سيدي الرئيس يعني بما قيمته 300 يوم عمل بما قيمته ألفين دينار ونصف يوميا و510 ألف دينار لإصلاح المعدات بإمكاننا أن نقتني به 500 جهاز كمبيوتر جديد.

سيدي الرئيس، هذه الميزانية فيها نقطة استفهام كبيرة ونود أن لا تمرّر أية ميزانية في المجلس اليوم إلا بعد مراجعة من طرف السادة النواب فيمكن أن ننصحهم ونساعدهم ونقدم لهم الإضافة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا السيد رئيس المجلس،

في الحقيقة أريد أن أقول بأنني رغم كل شيء فرحة أن من يترأس مجلس النواب رجل قانون وليس راشد الغنوشي الإرهابي الموجود الآن في السجن.

أريد أن أبدأ اليوم في نقاش الميزانية بمسألة يمكن أن أفهم لماذا عديد النواب زملائي يتساءلون عن الميزانية ولكن السؤال الأهم سيدي رئيس المجلس هو الانتدابات في هذا المجلس التي صارت منذ 2011 لأعوان وموظفين في مجلس النواب دون مناظرات وسببها ولاءات ونعرف أن الولاءات وقتها لحركة النهضة وقد تمّ انتداب العديد من الموظفين حتى أننا نجد بعض الموظفين من نفس العائلة ويمكن أن تتثبت السيد رئيس المجلس إن توجد عائلة أو لقب عائلي يطغى في هذا المجلس النيابي.

لماذا أقول الإنتدابات مشكل؟ لأنه حين نعرف أن راشد الغنوشي وهناك غموض وشبهات فساد فيما يخص الصفقات العمومية التي قام بها سواء صفقة صيانة دورات المياه التي تحدث عنها الجميع أو بعض الأسعار والاشياء فشبهات الصفقات العمومية هذه كيف يتم إعدادها؟ يتم إصدارها في جريدة ليس لها قراء قبل يوم ويتم الإعلان عنها وتتم الصفقات هكذا دون التدقيق وما الى ذلك وغالبا يتم تفصيل كراس الشروط على حسب حاجياتهم.

هل يمكن أن تعلمنا كم من موظف التحق بإدارة المجلس بعد 2011 دون مناظرة؟ وأسأل الإدارة.

هل يمكن أن تقول لنا إدارة المجلس بعد 25 جويلية هناك نواب تركوا معدات خاصة بهم مثل حواسيب أو ثلاجات وقد كانوا كتل فهل تمت مصادرة هذه الأجهزة لصالح مجلس النواب أم أن هناك من تصرف فيها دون أيّ أثر؟

هل يمكن أن تخبرنا السيد رئيس المجلس حول هذا التدقيق في الانتدابات والتعيينات التي قامت به رئاسة الحكومة وأخشى ما أخشاه أن يتم استثناء بعض الناس من هذا التدقيق الذين تم تعيينهم بعد 2011 وتم إخفاء ذلك على رئاسة الحكومة؟

هل يمكنك إخبارنا السيد رئيس المجلس إن كان هناك إشكاليات وصفقات مشبوهة من يتحمل المسؤولية في ذلك؟ هل أن الإدارة التي كان يعتمد عليها الغنوشي موجودة الآن في مجلس النواب؟ وهل تعتمد عليها سيادتك أم لا؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب وله سبع دقائق المقعد 13.

السيد علي زغدود

بسم الله الرحمان الرحيم،

مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا) صدق الله العظيم.

شكرا سيدي الرئيس،

تواصل آلة الحرب الوحشية الصهيونية المحمومة البغيضة استهداف شعبنا الأعزل المحاصر في قطاع غزة الصامد المناضل إمعانا في الغطرسة والعنصرية والحقد ليصل اليوم إلى مداه الأقصى في اللاإنسانية ليستهدف المدارس.

فقد أقدم العدو الصهيوني اليوم على قصف مدرستي "الفاخورة وتل الزعتر" التابعتين للأونروا الأمم المتحدة في قطاع غزة ليحوّل -وهذا ليس بغريب عنه- أجساد الأطفال الأبرياء العزّل إلى أشلاء لتشهد هذه الأشلاء على جُبن هذا العدوّ وخِسّته وحقارته ولتكون أشلاء المئات من الشهداء المتناثرة شاهدة على:

أولا، استمرار العدو الصهيوني في تنفيذ مشروع اغتصاب الأرض وتهجير أصحاب الحق التاريخي والشرعي وإرهابهم بالقصف المتواصل والقنابل والصواريخ لأكثر من شهر وآخرها مهزلة قصف المدارس وطلبة العلم، فأي ذنب اقترفه هؤلاء سوى التعلق بالدرس وتحصيل العلم؟

وهكذا ينضاف لمفهوم الصهيونية مفهوم جديد وهو مفهوم الوحشية فهي ضدّ الحياة وضد العلم تمارس أعتى أساليب القمع والإرهاب والعنصرية ضدّ شعبنا العربي بفلسطين.

ثانيا، هذه الأشلاء تشهد أشلاء أبنائنا تلاميذ غزة على الموقف المخزي لمن يدعم هذا العدوان الغاصب في أمريكا وأوروبا من دول تريد التبرؤ من الهولوكوست لتصدر محرقتها الفعلية إلى الشعب الفلسطيني الأعزل.

هذه الاشلاء تشهد أيضا أشلاء أبنائنا تلاميذ غزة على الموقف الجبان لكل من هرول واعترف بهذا العدو الجبان وارتمى في أحضانه من الحكام العرب الذين يخجلون من إطلاق رصاصة واحدة من أجل الدم والأرض والعرض والشرف بل بيان شجب ألا خزيا ونقمة وعارا يلحقكم بمواقفكم الجبانة.

نداء من مجلس نواب الشعب التونسي إلى كل الضمائر الحية في العالم لتكثيف الضغط لإيقاف هذه الجرائم البشعة وحرب الإبادة التي تستهدف وجود الشعب الفلسطيني.

في هذا الوقت الذي ينعقد فيه مجلسنا لنقاش مشروع ميزانية 2024 يعطي جيش العدو الصهيوني زملائي زميلاتي مهلة بساعة وقد شارفت على الانتهاء للإطار الطبي والمرضى بمستشفى الشفاء الطبي بغزة لإخلائه وما يعني ذلك من تهديد للجرحى والمرضى والمصابين في حالات حرجة وأطفال ورضع وشيوخ ونساء لماذا؟ لتحويله لثكنة عسكرية لجيش الاحتلال. هذه جرائم حرب فاقت النازية، وفاقت كل جرائم الحروب المرتكبة في السابق.

دعوة إلى جماهير أمتنا العربية الأبية إلى التظاهر في الساحات والشوارع والميادين انتصارا للحق التاريخي للأمة وتحريرا للأرض والشرف هي دعوة لجماهيرنا إلى دعم إخوتنا في غزة بكل أشكال الدعم الممكنة وغير الممكنة إلى كل المطبّعين المهرولين في ركاب الصهيونية نقول لكم لن تقدروا على هزم إرادة الأمة.

عاشت المقاومة، المجد والخلود للشهداء، تعيش الأمة والنصر لفلسطين وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

ألا توجد كلمة عن ميزانية المجلس؟ النائبة المحترمة السيدة سيرين المرابط عن كتلة الاحرار ولها عشر دقائق المقعد 68.

السيدة سيرين المرابط

شكرا سيدي الرئيس،

تنقسم ميزانية مجلس نواب الشعب إلى ثلاثة أقسام، نواب الشعب والإدارة والنشاط الخارجي.

في البداية تحية لكل الزميلات والزملاء من نواب وإداريين،

يقول شاعرنا الراحل الصغير أولاد حمد:

"إذا كنت شعبا عظيما فصوّت لنفسك في اللحظة الحاسمة".

واليوم أقول إذا كنا نريد مجلسا محترما فلابد أن نعطيه كل فرص النجاح التي تتوفر لما نعطي للإدارة البرلمانية المكانة التي تستحقها وحين نقول المكانة التي تستحقها لا يعني بالضرورة إعطاءهم إمكانيات مادية على أهميتها لكن أتكلم أساسا اليوم على الاعتراف بالعمل الجبار الذي تقوم به الإدارة في حين أن العديد لا يعرفون أن هذا المجلس يتضمن إدارة وأناسا يرابطون ليلا نهارا ليقدّموا لنا كل سبل النجاح والعمل في ظروف مريحة." On ne vit pas que de pain on vit de reconnaissance"

تحية شكر وتقدير للإدارة البرلمانية التي تزخر بالكفاءات الوطنية والتي تصدق فيهم صراحة كلمة "جنود الخفاء" هذا أولا.

أما ثانيا، الإدارة البرلمانية هي إدارة ذات طابع خاص للغاية وليس لدينا عديد البرلمانات في تونس بل برلمان وحيد في انتظار الغرفة الثانية ولدينا إدارة برلمانية وحيدة وعلى الرغم من ذلك ليس لدينا قانون أساسي للوظيفة البرلمانية وهي خاضعة لقانون الوظيفة العمومية يعني تعامل كأية إدارة أخرى على الرغم من خصوصياتها المتعددة والفريدة من نوعها.

مجلس نواب الشعب لديه تعاونية ولكنها تعاني من العديد من النقائص وفترة غلق البرلمان أثّر على سيرها العادي وتقوم بخدمات جليلة ولكنها تشكو من نقص كبير في الاعتمادات مقارنة بالتعاونيات الأخرى.

مجلس نواب الشعب لا يملك نقابة تدافع عن حقوق الموظفين بعد أن تمّ السطو على النقابة المنحلة من قبل طرف سياسي معروف والتي تم حلّها بقرار من الاتحاد العام التونسي للشغل.

مداخلتي لم تدافع عن النواب في الأول لأن الزملاء لديهم المصدح ويمكن أن يدافعوا عن أنفسهم خلافا للموظفين الإداريين الذين يسمعوننا ليلا نهارا وليس لهم الحق في التدخل.

ولذلك أردت أنا سيرين المرابط في مقدمة مداخلتي عضو مكتب مجلس ونائب مساعد للرئيس مكلف بالإعلام والاتصال أن أكون صوت الإدارة التي لا صوت لها.

كل الشكر والتقدير لكل الموظفين وكل التشجيع لهم في مهامهم التي لا تذكر إلا مرة سنويا حين مناقشة ميزانية مجلس نواب الشعب وشكر خاص لإدارة السلامة والاستقبال.

وفي ختام حديثي عن الإدارة فإن ترقية الإداريين "حقّ ماهوش مزية".

ونمر الآن إلى الميزانية خلافا لتأجير السادة النواب لا تتضمن شيئا فاليوم يشاهدنا المواطن يجب أن يعرف أن 38.553 مليار ليست للنائب الذي ليس له منها سوى التأجير فقط من خلال المنحة الاستثنائية ولم أكن لأتحدث في هذا الموضوع إلا أن زميلي تطرق إليها حيث قالوا بأن النواب تحصلوا على ألف دينار وتم سحْلنا في كل المنابر الإعلامية وتم اتهامنا بأننا تُفَّه وسُذَّج وبرلمان حمقى وأغبياء وأقل واحد فينا درس باكالوريا + عدة أعوام، لدينا الدكاترة والأطباء والمحامين ورجال الأعمال وعصاميي التكوين نتعرض للسبّ اليوم لا لشيء سوى لأنه صدرت كلمة المنحة الاستثنائية ويقولون بأن هذا البرلمان يأكل "الكروفات" ويأكل بالمجان ويتنقل ويبيت بالمجان.

اليوم حتى الرياضة المهنية التي يتمتع بها السادة البرلمانيون الإداريون الذين يعملون ليلا نهارا وليس لهم الوقت لممارسة نشاط رياضي وقع إلغاء هذا الاعتماد المقدّر بـ 22 ألف دينار.

اليوم تمّ رفض بطاقات النقل لدى السادة النواب بتعلة سياسة التقشّف وسننظر مع "Tunisair" ومن منبري هذا أطلب من السيد وزير النقل وأقول له لسنا في حاجة لبطاقات النقل الداخلية ولا بالخطوط الجوية قدم للسادة الزملاء المتوفر لديهم مطارات في جهاتهم ليتنقلوا هم فقط والنواب الآخرون غير معنيين بهذه البطاقات.

يقولون أن السادة النواب يأكلون مجانا في المطعم واليوم أقلّ ثمن للوجبة أيها السادة المواطنين يقدّر بـ 15 دينارا، إذن اليوم نحن نعرف لماذا أتينا وكيف أتينا ونعرف أننا متفرغون ولم نطالب بتاتا بشيء إلا بحقوقنا وبمكانة البرلمان التي كانت في السابق والمكتسبات التي كانت في البرلمان السابق حين تحدثنا عنها نحن أصبحت كأنها تهمة موجهة لنا بالتغوّل والسطو وغير ذلك.

حين الاطلاع على الميزانية 38.553 مليار ستجدون أيها السادة المواطنين 900 ألف دينار وقود هي ليست لنا وهي حقّ الإدارة أي المديرين وحقّ منحهم في انتظار الجدول التفصيلي الذي طلبناه في اللجنة وليس لدينا شيء فيه.

اليوم الكلام الذي قلته من حقوق الإداريين وما قلناه عن السادة النواب سبق أن قلناه في وزارة المالية وفي اللجنة ولم يذكر في التقرير وأتذكر أن زميلي سيد حسام تحدث في اللجنة ولا أعرف لماذا لم يذكر في التقرير.

بدأ الخطأ يا سيدي الرئيس منذ إعداد الميزانية ومن مراحل إعداد الميزانية التي طرحت بـ 36 أو 38 ألف دينار وقدمت لوزارة المالية حيث تمّ التفاوض معها في غياب السادة النواب الذين سيتحدثون عن حقّ الإدارة وحق النواب ثم تمّ رفض الميزانية من طرف المكتب، ثم تمّ الترفيع فيها وأودعت لدى وزارة المالية وأعيدت وقالوا لا، بينما في قانون ميزانية مهمة مجلس نواب الشعب ترجع بالملاحظات لا يحق لهم رفض الميزانية إلا بالملاحظات، وعن سياسة التقشّف فنحن نتّبعها ولو تطلعوا هنا على الكتيب الذي لديكم الخاص بالمهمة ستجدون أن في جدول اقتناء وسائل النقل صفر، يعني أننا طبقنا منشور السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة ولم نحصل أية سيارة إدارية لكن في المقابل هناك الكثير من "exagération".

اليوم تقول لي 452 ألف عقد مناولة للتنظيف لأن لدينا 90 عاملا يناهزون من العمر بين الخمسين والستين سنة في الحقيقة إلى يومنا هذا أرى "الثريات" وحين تساءلت قالوا لي هناك الثريات ذات الطابع المعماري والأثري ويجب المحافظة عليها ولم أشاهد بتاتا عمليات تنظيف "ثريات" أو ستائر قاعة راضية الحداد حقيقة وإن لاحظ السادة الزملاء ذلك يستوقفوني ويقولون لي السيدة سيرين لقد بالغت.

وحين نقول اليوم السادة النواب التعهد والصيانة الإعلامية فهي"plateforme" ولكن عوضا عن التعهد والصيانة كان من الأجدر أن السادة النواب جميعا والسادة الإداريين الذين يعانون من تعطلات الأجهزة الإعلامية عوض رصد 100 ألف دينار للمجلات والصحف و500 ألف دينار تعهد وصيانة يحضرون لنا أجهزة حديثة حقيقة هذا ما أراه.

اليوم في خط الرقمنة الجديد تقول لي هناك نسبة يجب أن ندعم الجرائد العمومية حسنا سيكون ذلك لكن "quota" ليس على حساب ميزانية مجلس نواب الشعب.

ميزانية مجلس نواب الشعب لأول مرة هناك أشياء نريدها أن تراجع وأخرى نعيد تبويبها من جديد وأخرى يجب أن نطبق عليها أصلا سياسات التقشف.

اليوم من منبري هذا أريد أن أعرف أين وصلت هيئة الرقابة التي أتت حتى نعلم "Audit" السنوات الفارطة في البرلمان الفارط والتحقيقات أين وصلت وأضم صوتي لصوت كل الزملاء نحن والإدارة والمستشارين كلنا يد واحدة نحو تونس أفضل واليوم حين نقول برلمان عائلة موحّدة واليوم حين يحصل الإداري على حقه أكيد سيتفانى معي في العمل.

اليوم يا سيدي الرئيس لم يعد النائب مثل النائب السابق له مساعد برلماني يتقاضى راتبا 1700 دينار على الدولة فهو اليوم يلخص ويعد القانون ويسهر بمفرده وليسا لدينا أية أدنى مساعدة من الخارج ولا من منظمات ولا من أحزاب تموّلنا جئنا على الأفراد وسنبقى أوفياء لمبادئنا ووعودنا الانتخابية شكرا وأختم بهذا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب المحترم السيد عادل البوسالمي عن كتلة لينتصر الشعب وله أربع دقائق المقعد 152.

السيد عادل البوسالمي

شكرا سيدي الرئيس،

بداية لابد أن أجدد الترحم على الشهداء الفلسطينيين في قطاع غزة جراء القصف الصهيوني الهمجي اليومي.

حقيقة وأنا في هذا القاعة سيادة الرئيس يصعب عليّ أن أجد كلمات أقل حدة بعد قصف مدرستين خلّف مئات الشهداء والجرحى وأقول "العار وكل العار للحكام العرب".

سيادة الرئيس، زملائي النواب،

يجب أن نكون واعين بجسامة وصعبة المرحلة القادمة خاصة عندما نعلم أن الموارد الجبائية الذاتية تقارب 90% من مشروع ميزانية 2024 التي تقدر بـ 49.160 مليون دينار أي بزيادة تقدر 8% على ميزانية 2023.

أما عن ميزانية مجلس نواب الشعب فهي تثير عديد نقاط الاستفهام وقد عبر عنها بقي الزملاء لذلك لم أعد أعي، هل أشفق على زملائي النواب أو على أعضاء الحكومة وخاصة وزارة المالية لأن الفشل هنا سيكون للجميع؟ لذلك أطالب بمراجعة هذه النقطة بالذات سيدي الرئيس وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد شكري بن البحري غير منتمي وله ثلاث دقائق المقعد 116.

السيد شكري بن البحري

شكرا سيدي الرئيس،

قبل البدء أريد أن أقول:

بالطول وبالعـرض في الجو وفي الأرض
وفي الموج والرمـــل في الحب وفي النبض
وفي الليل وفي الصبح وفي الفرح وفي الجرح
وفي القلب والعيـن فلسطين فلسطين

تحية إلى شاعر البلد، تحية إلى أحرار فلسطين والمجد للمقاومة والعار للخونة والمطبعين والمتصهينين.

مساء المقاومة،

تحية تقدير إلى كل مستشاري المجلس وإطاراته وموظفيه وعماله، مجلس النواب المؤسسة الأكثر ديمقراطية وشفافية وتمثيلية للتونسيين في بلادنا.

من المؤسف أننا نلاحظ تعرضه ونوابه إلى حملات تريد ضرب المجلس وضرب الثقة التي نريد أن نرسمها مع أهالينا في الجهات.

رغم التشكيك سيبقى النائب صوت الشعب الحرّ في كل المناطق المنسية والمقصيّة رغم "blocage" الذي يقوم به بعض الأفراد المحسوبين على السلطة التنفيذية الذين لم يستوعبوا بعد المسار الجديد لتونس الجديدة لهم نقول "سنواصل العمل ونصنع الأمل من أجل تونس وسنمر وستبقى تونس".

الآن بالنسبة إلى ميزانية المجلس نلاحظ بشكل عام أنها لم تترجم روح الدستور الجديد ولم تستوعب النظام السياسي الجديد في تونس ولم تتفاعل مع مفهوم الوظيفة التشريعية ودور النائب الجديد والمجلس في شكله الجديد.

من زاوية أخرى هناك تفاصيل في الميزانية أريد أن أسأل عنها وأتحدث عنها وأريد إجابة وتفسيرا عنها لو تسمحون.

أولا، تم تخصيص مليار و200 مليون لمنظمات ذات صبغة خصوصية مثل الإتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلمان الدولي وأتساءل هنا هل هناك تقييم للفائدة من هذه الإنخراطات في مثل هذه الاتحادات والمنظمات؟ لم نر سابقا ولا حتى الآن أي أثر لهذه الانشطة كما لا يوجد "impact" حقيقة.

ثانيا، في خصوص استهلاك الكهرباء والغاز تقدّر الميزانية بـ 750 ألف دينار، لم كل هذا؟ ولم لا يتم التفكير في تركيز محطة فوطو ضوئية؟ لم لا يتم استغلال الطاقات الجديدة ونحن في المجلس نشجع عليها وترد علينا قوانين لتشريعها؟

في هذا الإطار سيدي الرئيس، لدي مقترح أيضا في علاقة بالتصرف في نفايات المجلس، لماذا لا نطبق في المجلس منظومة لفرز ومعالجة نفايات المطعم والورق والبلاستيك والنفايات الخضراء؟ وقد تواصلت مع الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بوزارة البيئة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، انتهى الوقت، تفاعلت مع كلامك وتعرف جيدا احترامي لك، الكلمة للنائب المحترم السيد ظافر صغيري عن الكتلة الوطنية المستقلة وله أربع دقائق المقعد 98.

السيد ظافر صغيري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة موظفي وإطارات المجلس،

ونحن نتعايش مع بعضنا وفي الحقيقة لم أجد إلا التجاوب والترحاب والمساعدة منهم لأداء أعمالنا.

بالنسبة الى الميزانية في النهاية هي ميزانية الحد الأدنى للأسف الشديد هي ميزانية بلا روح لا لون ولا طعم ولا رائحة ولا استثمار ولا تهيئة ولا ترقيات للموظفين تقريبا ولا يوجد حتى الحدّ الأدنى للنواب هي ميزانية لا شيء.

نعتبر الوظيفة التشريعية حجر الزاوية في النظام الديمقراطي التونسي لأنها منبع التشريعات ومشكلة بلادنا اليوم في التشريعات.

هذه المؤسسة تتطلب أدوات عمل وآليات معينة ومناخ معين للعمل.

المجلس تقريبا يعمل بنفس طريقة المجلس في التسعينات حتى على مستوى التجهيزات والقاعة في حد ذاتها منذ ثلاثين سنة على نفس الحال حتى الإعلامية والرقمنة والاتصال كلها قديمة بالية ومخجلة.

العمل التشريعي المطالبون به أظن أن عمل المساعدين البرلمانيين هو مساعدة الكتل النيابية وغير المنتمين بالطبع في العمل لكن للأسف الشديد ليست لدينا أية امكانية اليوم لا توجد في ميزانية المجلس وحتى فكرة أن يكون لدينا مساعدون برلمانيون من الإطارات والموظفين بالمجلس في الحقيقة فكرة لا تحظى بقبول على الأقل من كتلتنا ومن عدة كتل أخرى.

المطلوب من المجلس اليوم الإنتاجية وللأسف الشديد الميزانية لا يمكن أن تسمح لهذا المجلس أن يكون منتجا مثلما نريده أن يكون.

الميزانية مرة أخرى هي ميزانية الحد الأدنى وأعتقد أنه كان بالإمكان أن يكون أفضل بكثير وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم السيد أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة وله خمس دقائق المقعد عدد 8.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

نناقش اليوم مهمة مجلس نواب الشعب نبدأ بالنفقات، نفقات تأجير زادت 0.5% هي ما قيمته 129 ألف دينار أضيف لتأجير السيدات والسادة الإداريين وهي أقل بكثير من المتوقع مقارنة بالعمل الذي أراه 0.5% إضافة في التأجير لهم حقيقة أراها أقل من المأمول لأني ناقشت وحضرت شخصيا في مناقشة ميزانيات وتأجير في بعض الوزارات وبعض المهمات الأخرى التي فيها زيادات أكثر بكثير.

لذا أتساءل اليوم لماذا لا تضاف للإداريين في مجلس نواب الشعب هذه النسبة القليلة مقارنة بالإداريين في القطاع العمومي في مهمات ووزارات أخرى سؤال ونقطة استفهام كبرى تطرح.

تحدث الاخوة اليوم كثيرا عن النفقات وما هو موجود وتحدثنا اليوم عن مصاريف التمثيل والاسفار 240 ألف دينار في حين كانت 360 في 2021، إذن نفقات التمثيل والأسفار من سيذهب لن يخرج للسياحة بل لتمثيل الجمهورية التونسية من السادة النواب أو حتى أيضا السادة الإداريين الذين يرافقونه ورأينا هذا في الزيارة الأخيرة للسيد الرئيس إلى الجزائر إذن يمكن أن يكون ضمن مرافقيه مرافقين إداريين وهذا أقل بكثير ففي 2021 كان 360 وحين ارتفع الأورو والدولار أنقصنا نحن هذه تقديراتنا.

كذلك استهلاك الكهرباء والغاز 750 ألف دينار وحين طرحت هذا الموضوع في اللجنة واليوم بلادنا تشجع كثيرا "photovoltaïque" والطاقات المتجددة لماذا لا نركزها؟ وهناك طرح قالوا ليس لنا مكان في حين أن هناك موقف سيارات كبير جدا يمكن أن نجري فيه مباريات رياضية وكما نرى عدة فضاءات تجارية في مآوي السيارات توجد "photovoltaïque" تحمي السيارات وتوفر طاقة بديلة وبهذه القيمة صراحة أجدها مرتفعة مع ما نرى اليوم في برنامج المجلس هناك مشروع بقيمة 4 مليون دينار صحيح سيحدث نقلة حتى في جمالية قاعة الجلسات العامة وفي قاعات اللجان لكنه ليس أولوية وحين نرى اليوم المهم والأهم أول شيء الضغط على النفقات وهذا التمشي العام للبلاد فلماذا لا نتوخى هذا التمشي ونربح هذه القيمة؟

نفقات الوقود أيضا مليار وحين ندخل في التفاصيل نجد فيه مصاريف حصص الوقود لفائدة الإطارات المكلفة بخطط وظيفية 800 ألف دينار ولا نعرف عدد الخطط الوظيفية الموجودة وأيضا وسائل النقل 140 ألف دينار في حين أننا في المجلس لا أظن أننا نتحرك ونبعد كثيرا عن باردو. إذن هذه التفاصيل التي طلبها الاخوة نود أن نطلع عليها.

مصاريف إعلامية نفقات صيانة 510 مليون وسأتكلم بالمليون حتى يفهمني الناس إذن 510 مليون لو نشتري كل جهاز حاسوب بألف دينار فإننا نتحدث عن 500 جهاز سيدي الرئيس، فعن أيّ صيانة تتحدّثون؟ هذا على اعتبار أن الثمن هو ألف دينار وأؤكد لكم وحتى يفهمني الناس جيدا هناك لوحة مفاتيح في قاعات الكتل عند حمله يجب استعمال يديك الاثنتين لثقله نظرا لقدمه.

وأيضا مصاريف التنظيف من 100 ألف دينار إلى 650 ألف دينار في حين ان هناك أقل من 30 عاملة موجودة وحتى حين سألت عاملة عن الأجر الذي تتقاضينه فهو 550 دينار، أتساءل ما المبلغ المرصود لاقتناء مواد التنظيف حتى يصل المبلغ 650 ألف دينار؟ توجد مسائل يجب أن نتثبت منها وإنقاصها.

مسألة أخيرة هي الجمعية الرياضية التي وقع تأسيسها منذ سنة 1985 ولم يتم رصد أي مبلغ لها...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة ريم الصغير غير منتمية ولها دقيقتان المقعد 78.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

سأتدخل كالعادة على المستوى الرياضي تشجيعا للرؤية الرياضية لمجلس نواب الشعب "صحة فرياضة فعمل" ألاحظ إلغاء منحة الجمعية الرياضية لأعوان وموظفي مجلس نواب الشعب والمقدّرة بـ 22 ألف دينار، هل من تفسير؟ أو بتعلة أنهم لم يحصلوا عليها في سنة 2021 حين كان المجلس معطلا؟ وشكرا فقط.

بيانات وأجوبة

السيد مساعد رئيس مجلس نواب الشعب المكلف بالتصرف العام

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الأستاذ رمزي الشتوي هل هو موجود؟ غير موجود.

إذن انتهت المداخلات تفضلوا للإجابة على التدخلات، الكلمة للدكتور الفاضل بنتركية نائب مساعد الرئيس مكلف بالتصرف العام والدكتورة عواطف الشنيتي نائبة مساعدة الرئيس مكلفة بشؤون النواب تفضلا.

السيد الفاضل بنتركية، مساعد رئيس مجلس نواب الشعب المكلف بالتصرف العام

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا زملائي الأعزاء في لجنة المالية على تقرير ميزانية المجلس،

شكرا لكافة النواب على تدخلاتهم واستفساراتهم، مرحبا بالجميع،

يتم ضبط الميزانية لمجلس نواب الشعب على أساس الحاجيات من التمويل التي يتطلبها العمل البرلماني وتطويره وتحسين عمله حتى يتسنى للمجلس القيام بوظيفته التشريعية والرقابية في أحسن الظروف وبالكيفية المنشودة. وكما تم بيانه في تقرير لجنة المالية حول مهمة مجلس نواب الشعب تمّ ضبط الميزانية في حدود 38.553 مليون دينار أي بزيادة 2.553 مليون دينار. وهذا المبلغ مخصص بالأساس لتطوير البنية التقنية بمباني مجلس النواب وبالطبع تعتبر هذه الميزانية ضعيفة جدا وتمثل أقل من واحد في الألف من الميزانية العامة للدولة.

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

كنا نتمنى أن تكون الميزانية أفضل لتحقيق عدة أهداف ضرورية وأهمها تطوير برامج التحول الرقمي وتعزيز مقوّمات الإدارة الإلكترونية والتجهيزات الحديثة والمتطورة حتى نتمكن من التحول إلى البرلمان الإلكتروني والاستغناء عن العمل الروتيني والورقي وذلك للرفع من جودة العمل البرلماني وربحا للوقت.

كما أننا حددنا أهدافا في مواصلة برامج ترميم وإحياء قصر باردو والحفاظ على قيمته المعمارية والتراثية كما أننا نسعى إلى توفير

فضاءات وظيفية عصرية لفائدة السادة النواب كما أننا سعينا إلى مشروع تجديد منظومة التخاطب والتصويت والعرض بهذه القاعة بالذات.

من جهة أخرى، تمّ الحرص عند ضبط الميزانية على رصد الاعتمادات اللازمة لتنشيط العلاقات الخارجية وإشعاع الديبلوماسية البرلمانية وتعزيز مكانة البرلمان التونسي على الصعيد الدولي، ولم ننس رصد اعتمادات ضرورية لتعزيز دور الأكاديمية البرلمانية وتمكينها من الوسائل الضرورية للعمل حتى تضطلع بمهامها في تطوير قدرات النواب في مختلف المجالات، ورغم كل ذلك فإن الاعتمادات المرصودة لفائدة المجلس تظلّ غير كافية لتحقيق كل الأهداف وتطلعات المجلس وذلك في ظل تحديات وتصورات جديدة للعمل البرلماني وأذكر خاصة تحسين الوضعية المادية للنواب والعاملين بإدارة المجلس وتوفير الأساسيات والظروف الملائمة للقيام بعملنا في أحسن الظروف فلا يمكن تقديم الإضافة إلا عندما يشعر النائب والموظف الإداري براحة نفسية ومناخ ملائم للعمل.

كما أننا سنسعى إلى مزيد إحكام التصرف في مختلف أقسام وفصول الميزانية نحو مزيد تحسين ظروف العمل لفائدة السادة النواب بناء على ما يتيحه لنا القانون الأساسي للميزانية من إمكانية إصدار قرارات لتنفيذ ميزانية المجلس وسيكون ذلك مرتكزا على دراسة دقيقة لوضعية النواب والموظفين.

كما أننا التزمنا بسياسة التقشّف الذي نادى بها سيادة رئيس الجمهورية من ذلك كما ذكرتم جميعا ترشيد النفقات والتسيير من محروقات وكهرباء وماء ونفقات التضييف.

وفي الأخير، أتقدم لكم زميلاتي زملائي السادة النواب بالشكر والاحترام والتقدير على تفهمكم للوضع العام الذي تمر به بلادنا ويمر به العالم بصفة عامة. وفي هذا الصدد أود أن أتوجه بالشكر أيضا إلى العاملين بإدارة المجلس من إطارات وموظفين وعملة التي مكنت المجلس باستئناف النشاط النيابي في وقت قياسي في شهر مارس المنقضي وما تطلب من ذلك من صيانة وتجهيزات وإعادة مختلف تطبيقاته الإعلامية للاستغلال.

السادة النواب، زملائي الكرام،

نريد أن نكون في هذا الوقت عقلاء، الجميع يعرف أننا بدأنا العمل في شهر مارس وتم تركيز الكتل واللجان والمكتب ربما إلى شهر جوان ووزارة المالية تطلب العمل وتطلب بداية العمل في شهر أفريل ونحن كنا في ذلك الوقت منشغلين بأعمال ثانية ربما هذا سبب من الأسباب جعل المجلس بالتّعاون وبالتنسيق مع الإدارة لتقديم الملف وتقديم الأوراق ومناقشة هذه الأوراق وعدم خاصة تطبيق الفصل 43، الذي يطلب منا جميعا أن نرسل الميزانية إلى وزارة المالية وترجع إلينا وزارة المالية ملاحظاتها ويتم مناقشتها في لجنة المالية واعتمادها بدون تنقيص، ولكن هذه السنة السادة النواب، سنة استثنائية ذكرتم جميعا ولا أريد الإجابة عنها إجابة إجابة رغم أنّي أخذت الإجابة من الإداريين مشكورين فإن الترشيد فيما يخص الخمسة سنوات المقبلة ممكن من خلال وضع اليد في اليد يمكننا القيام بالكثير، نعتبر هذه السنة وهذه الميزانية استثنائية ولكني أعدكم إلى أن تنتهي مدتي كمساعد مكلف ومن سيأتي بعدي أننا سننظر في هذه المواضيع.

فيما يخص الميزانية ومتابعة الميزانية، جاءت لجنة من هيئة الرقابة وقد حضرت معهم ثلاثة اجتماعات وأخذت جميع المعلومات من سنة 2019 إلى 2023، ولمصداقية العمل أن هذه اللجنة طلبها السيد رئيس المجلس ممّا يدل على مصداقية هذا المجلس وأن هذه الهيئة تدرس الآن الموضوع ولم تصلنا إلى حد الآن الإجابة، فيما يخص الوظائف نحن وكسائر الوزارات وكسائر الإدارات العمومية تم تقديم 120 ملفا للجنة التدقيق في الشهادات وطريقة الإنتدابات وأيضا مثل جميع الوزارات ننتظر الإجابات.

السادة النواب، كحالة استثنائية وطلب مني نطلب منكم التصويت لهذه الميزانية وشكرا.

بيانات وأجوبة

السيدة مساعدة رئيس مجلس نواب الشعب المكلفة بشؤون النواب

السيدة عواطف الشنيتي، مساعدة رئيس مجلس نواب الشعب المكلفة بشؤون النواب

مرحبا بكم سيدي الرئيس، زملائي الأعزاء،

أولا أريد أن أشكر كل النواب على المجهودات التي بذلوها في اللجان، كما أريد أن أشكر موظفي المجلس وأعضاء مكتب المجلس الذين يعملون أسبوعيا وعملنا وتعبنا، مع الأسف زملائي، أردت القيام بالعديد من الأشياء تكلمت عديد المرات ولكن لم أستطع الحصول على أي شيء للنواب الذين يأكلون ويتنقلون 600 و700 كيلومترات أسبوعيا على حسابهم الخاص، الألف دينار الذي سحلنا من أجله ووقع سبنا في الإعلام ونعتنا بأبشع النعوت لم ولن نحصل عليه ولا حاجة لنا به.

والآن أريد القول للجميع ولكل شعب تونس أننا نحن النواب أبناء الشعب وجئنا للعمل ولكن يجب أن توفر بعض الظروف للنائب لكي يتمكن من العمل وهناك أشياء ضرورية تمكّن النائب من العطاء أكثر، نحن نقوم بتحضير مداخلاتنا بمفردنا ونبحث ونعمل وكل ما سأقوله يعلمه الجميع أعلم جيدا أن هناك ظروفا استثنائية ومسألة التقشف ولكن من حق شعب تونس علينا الذي يطالبنا بعد خمس سنوات بالعديد من الإنجازات والمشاريع والقوانين ولكن يجب أن نكون في أطر معينة لتقديم الإضافة.

وفي الحقيقة نحن لم نلحظ ذلك منذ تسعة أشهر من العمل تعبنا أردنا القيام بالعديد من الأشياء، حقيقة عندما أرى زملائي ولن أقرأ من أي ورقة بل سأتحدث عن ما يشعر به زملائي فهناك من يعانون ويأتون من الجنوب وأيضا من الشمال الغربي وهم مطالبون بالعودة إلى بلدانهم لمواصلة العمل ولكن مع الأسف هناك أشياء لا تجعلك تتكلم أو إيصال ما تريد فعله.

اليوم سأطلب من زملائي أن يسامحوني لأني لم أتمكن حتّى من القيام بـ "convention" مع شركة الاتصالات أعتذر منكم فهذا هو العمل السياسي، تكلمت عديد المرات ومباشرة بعد الميزانية سأنسحب من مكتب المجلس لأنني لم أتمكن من إنجاز المهمة التي كلفتموني بها وأعتذر مجددا وشكرا. (تصفيق)

بيانات وأجوبة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زملائي زميلاتي،

يجب أن نتحدث في مثل هذه المواضيع بكل موضوعية وما كان في مقدورنا أن نفعله أو ما لم يكن في مقدورنا أن نفعله، بإمكاننا

القول أننا تسلمنا العمل يوم 13 مارس ولكن العمل الفعلي في دراسة القوانين فقد بدأ يوم 29 ماي.

الزميلات والزملاء، لاحظتم أننا تعهدنا بمشاريع القوانين في أغلبها تتعلق بقروض تهم ميزانية الدولة ولا نزايد مع بعضنا البعض في هذه المسألة لو لا المصادقة على تلك القروض لتوقف عمل الحكومة بالوضوح التام.

أنا أريد أن تكون هناك موضوعية وأن نتفق حول المسائل التي بإمكاننا القيام بها، عندما جئنا إلى هنا عدد الموظفين الموجودين في المجلس يزيد عن 400 موظف لأن الموظفين الذين كانوا يعملون بمجلس المستشارين وبوزارة حقوق الإنسان وقع إلحاقهم جميعا بمجلس نواب الشعب وقد سئلت بعض الموظفين القدامى عن حاجة المجلس تقريبا فأجابوني أن حاجة المجلس لا تتجاوز 200 موظفا أي أن هناك 200 موظف إضافيين وسننتظر مجلس الجهات والأقاليم عندما سيتكون بطبيعة الحال فهناك من سيقع إلحاقه بذلك المجلس.

أما بالنسبة إلينا مثلما تفضل السيد الفاضل بنتركية وذكر أنه قام باستدعاء لجنة التدقيق بمبادرة من رئيس المجلس لكي يتوضح كل شيء واستجابت الحكومة إلى تكوين لجنة التدقيق وهي تعمل وستدلي بتقريرها وبطبيعة الحال سيعرض عليكم لاحقا، بالنسبة إلى عملية التدقيق في الموظفين بمجرد أننا اتصلنا بمكتوب من رئاسة الحكومة طلبت من المدير المكلف إعداد قائمة وأعدها في ظرف 24 ساعة ومن الغد قدمت اللجنة إلى المجلس ومكناها من الملفات وهذا شيء ثابت.

بالنسبة إلى إعداد الميزانية لا يخفى عليكم أننا عندما تسلمنا العهدة بطبيعة الحال كثرة المشاغل وما تلاها من تعقيدات في السيطرة على دواليب المجلس شُرع في إعداد الميزانية وفي بعض الاجتماعات طلبت من السادة أعضاء مكتب المجلس المشاركة في إعداد الميزانية، بطبيعة الحال يجب أن نكون صرحاء مع أنفسنا أننا لم نكن من العارفين ببعض الدقائق التي تحتاج إلى المعرفة المسبقة، ثم أن هناك آجال لتقديم المقترحات والدراسات وبحكم تسلمنا للعهدة بصورة استثنائية يوم 16 مارس هاته الآجال مرت وعلمنا بها من خلال المراسلات التي تبادلناها مع وزارة المالية هذا هو الوضع.

إذن نحن الآن إن أردتم وبصورة موضوعية صحيح أننا لم نكن على استعداد في ذلك الظرف لمباشرة دراسة موضوعية للميزانية، الملاحظات التي تفضلتم بها كلها هامة ولكن إن شاء الله بالنسبة الى الميزانية المقبلة يكون السادة النواب على أتم الاستعداد لتقديم ملاحظاتكم واقتراحاتكم في كيفية إعداد الميزانية هذا مما لا شك فيه.

مسألة ثانية، منذ أن جئت إلى المجلس بلغني أن هناك مشاكل في تجهيزات هذه القاعة وأن هناك شركة ألمانية ووقع تقديم "devis" في الغرض بقيمة 129 مليون أورو، وبطبيعة الحال فهذه المسألة تحتاج إلى خبرة فنيّة وإلى التدقيق وما إلى ذلك ولم يقع الاستجابة لذلك الطلب ورأيتم كيف أن هذه التجهيزات في بعض الأحيان تتعطل وما إلى ذلك، 129 ألف أورو تفوق 400 ألف دينارا.

المسألة الثانية، في إطار تجديد أسطول السيارات سألت المدير المشرف عن نوع السيارات الموجودة ومدى أقدميتها فتبينت أن كل السيارات قديمة تقريبا فطلبت منه تحضير قائمة للسيارات التي فاق عمرهم العشرة سنوات وتعلمون جيدا أنه إذا تجاوزت السيارة العشرة سنوات مسألة قطاع الغيار وما إلى ذلك وقمنا بالمشاورات الأولية، كذلك كنت أستعمل في أول الأمر سيارة من رئاسة الجمهورية وقع استرجاعها فأصبحت أستعمل سيارة تابعة لمجلس النواب وقع شرائها منذ سنة 2004 وقد اقتنيتها لحضور عيد الجلاء ببنزرت ومرة أخرى للحضور بمجلس الأمن القومي وكان ذلك على الساعة العاشرة ليلا حينها قمت بوضع "ceinture de sécurité" أخبرت السائقين بعدم إمكانية استعمالها مرة ثانية فضلا على أنه في آخر مرة قبل أن أستغني عنها بصورة نهائية أصبحنا نلاحظ أنها تقوم بتسريب الزيت في الطريق فقمنا بالاستغناء عنها بصورة نهائية.

قمنا باستشارة لاقتناء سيارة لرئيس المجلس وقد اعتقدت أنها ستكون في حدود 180 أو 190 ألف دينارا وسألت عن السيارة التي كانت لدينا من رئاسة الجمهورية فبلغني أنها في حدود 200 ألف دينار وطلبت دراسة هذه المسألة وعندما قاموا بالاستشارة جاءت سيارة من دار المرسيدس وذكروا أن لديهم سيارة واحدة وأنه بإمكاننا اقتنائها تبلغ قيمتها 350 ألف دينار فرفضت الحصول عليها وقلت أن سيارة "AUDI" تكفي.

أما بالنسبة إلى مسألة تجديد أسطول السيارات فقد صرحت وزارة المالية أن السيد رئيس الدولة ذكر أنه من غير الممكن بالنسبة الى كل المؤسسات التابعة للحكومة اقتناء سيارات جديدة فقمنا بالتخلي عن فكرة تجديد أسطول السيارات مؤقتا ريثما تتغير الأمور.

أما بالنسبة إلى السادة الإداريين وهنا سأتحدث معكم بكل صراحة لأنه في أول الأمر أرادوا إحداث حجاب بيني وبين الإداريين، وكان هناك من يتحدث باسم رئيس المجلس ويقومون بإبلاغ مسائل مغلوطة وقد اضطررت منذ شهرين الاجتماع بكل المصالح وأبلغتهم أنه علينا أن نتّفق فهناك من لا يحضر إلى المجلس ويحصل على راتبه، ومن بينهم من لديهم وظائف عليا ويتمتعون بمرتباتهم أيضا، اتفقت مع جميع المصالح وأبلغتهم أنه لا يهمني ما يقال هنا وهناك بل يهمّني الحاضر والمستقبل بحضور السادة موجودين معانا، وذكرت لهم "أن من سيعمل سيجد قدره ومن لن يعمل فليصن قدره" بالوضوح التام، من بينهم العديد من المظلومين واكتشفت عديد الكفاءات وقد كانوا محجوبين عني ولا أتصل بهم وكما تعلمون عند جلب الملفات وكذا لإلهائك، وعندما اتصلت بهم مباشرة اكتشفت كفاءاتهم ويخفون غُصّة في قلوبهم، ولذلك قمت بنزع كل الحواجز وطلبت منهم التفضل للمكتب فهو مفتوح إذا كانت لديكم نصائح أو اقتراحات بالنّظر لتجربتكم فمرحبا بكم.

وسأعيد ذكر ذلك أمام السادة النواب وبحضورهم معنا أيضا كما ذكرنا أنه عند تكون مجلس الأقاليم والجهات سنعلم من الذي سيبقى معنا ومن الذي سيغادرنا وسأقوم بإعداد تقييم موضوعي للوضعية الإدارية للسادة الإداريين، فمن لم يتمكن من الحصول على حقه فسنمكنه من ذلك ولو بمفعول رجعي لثلاث سنوات كما أنني أعتمد على الإطار القانوني في كل الحالات، مثلما حدث بالنسبة الى مسألة التعاونية فقد طلبت منهم الإطار القانوني وعندما مكنوني من ذلك حينها أمضيت بكل وضوح وكل شفافية وليس لدي ما أخفيه سواء إن كان عن السادة الإداريين الذين أقدرهم وأحترمهم وخاصة من يقومون ببذل مجهودات كبيرة جدا لرفعة المجلس وذكرت أن لدينا مدة معينة وأمانة معينة سنقوم بها وأنتم من

ستبقون وأنتم من سيحافظ على صورة المجلس فوجدت حسن استعداد لإنجاح البرلمان لأن التحدي الذي رفعناه في استرداد ثقة الشعب في البرلمان وجدتهم في الصف الأول.

بالنسبة إلى السادة أعضاء المكتب، السادة النواب المساعدين يعلمون جميعا أنني لم أتخذ أي قرار بمفردي بل كل القرارات صادرة عن المكتب حتى أنه إذا كان هناك قرار نتيجة لظروف معينة فإنه يقع عرضه على المكتب ويناقش فإما أن يقع إقراره أو أن يقع التراجع فيه.

المسألة الثانية، بالنسبة إلى النائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب سأعيد ذكر أن الصورة النمطية للمجلس السابق يستحيل أن تتم فقد قمت برفع الجلسة نظرا للجو الموجود في قاعة الجلسة لا أكثر ولا أقل، ولست مستعدا لترأس جلسة لا يوجد بها احترام متبادل بين كل النواب وتعلمون ذلك جيدا من خلال تسييري للجلسة وبأن كل إنسان يأخذ حقه في الكلام ومسموح له الإدلاء برأيه بكل حرية وبكل استقلالية، أما أن نعود إلى الصورة النمطية التي يستهجنها الشعب التونسي فهذا لا سبيل إليه.

أريد أن يكون كل نائب محترم، وسأدافع عن كل النواب في نطاق القانون وفي نطاق التآزر الذي يجب أن يكون عليه السادة النواب ولكن هناك مقترحات جدّ هامة وأنا أطلب من السادة النواب الذين عبّروا عن مسألة تقييم فني للميزانية الاستعداد منذ الآن لكي تكون الميزانية المقبلة واضحة وشفافة وتقومون بدراستها من جميع جوانبها وليس بإمكاني القول أنه كان لي دور في إعداد الميزانية لا من قريب ولا من بعيد، تعلمون جيدا ضغط العمل والمتابعة اليومية لكل الدقائق التي من شأنها أن تجعل المناخ داخل المجلس على أحسن ما يرام، وقد تعلمت أن أقوم بالتثبت أولا وأن أكون في الواجهة وفي الصدارة للدفاع عن المجلس وذلك نظرا لأنني المسؤول الأول وأنكم منحتموني ثقتكم بارك الله فيكم ولدي الشجاعة الكافية للاعتراف بمسألة لم أقدر القيام بها وبالاعتراف بالخطإ إذا أخطأت وأن أقيمه لإصلاح ذلك في المستقبل.

فيما عدا ذلك زميلاتي زملائي، أقول لكم أن ما يصدر عنا جميعا بدون استثناء هو اجتهاد والاجتهاد يحمل الصح والخطأ فعندما نقتنع أن الاجتهاد مخطئ علينا أن نصوّبه.

أنا مؤمن ومقتنع وملتزم بذلك أمامكم وأمام الشعب التونسي وبالنسبة لي فإن الهدف الأسمى الذي أعمل من أجله إنجاح المسار، إنجاح المجلس، إعطاء الصورة لمجلس النواب سواء السادة الزميلات والزملاء النواب أو الإطار الإداري الذي يجب أن نوفيه حقه وكما ذكرت لكم فإنه إلى حدود شهر سبتمبر كان هناك حجاب وعن قصد بيني وبين السادة الإطار الإداري و سأعلمهم اليوم أمامكم ليس هناك أي حاجز تفضلوا في كل وقت لمدنا بنصائحكم وتجربتكم واقتراحاتكم والجميع يعلم أني أعمل في الشفافية المطلقة ربما هناك بعض الأشياء التي لم نتمكن منها في وقتها نظرا للضغوطات ونأمل أن يكون العمل جماعيا في المستقبل بالاتفاق فيما بيننا جميعا.

ربما هناك نقص في الاجتهاد ولكنه اجتهاد فإذا قمنا برفض هذه الميزانية فسنتحمل تبعاتها أما إذا كانت هناك نية للتعاون مع بعضنا البعض في المستقبل لكي تستجيب الميزانية المقبلة لتطلعات المجلس وتطلعات السادة النواب وتطلعات كذلك إدارة المجلس فيها ونعمة لذلك أقترح عليكم الآن استراحة لنصف ساعة ثم نعود إلى الجلسة للتصويت.

لقد وقع رفع الجلسة بناء على طلب رئيس كتلة الأحرار. شكرا.

(كانت الساعة الخامسة وثلاثة وثلاثين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع ميزانية المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب

(كانت الساعة السادسة وخمسين دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الزميلات والزملاء الأفاضل الرجاء الالتحاق بأماكنكم،

من فضلكم سنستأنف الجلسة،

قبل أن نمرّ إلى التصويت نشير إلى أنه يخضع لأحكام الفصل 48 من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019، المؤرخ في 13 فيفري 2019، المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية حيث يتمّ التصويت على قانون المالية حسب نفس الشروط المتبعة بالنسبة إلى القوانين العادية مع مراعاة التدابير التالية:

- يجرى التصويت على تقديرات النفقات حسب المهمات والمهمات الخاصة بالنسبة إلى ميزانية الدولة،

- يجرى التصويت على تقديرات مداخيل ميزانية الدولة حسب القسم،

- يجرى التصويت على جملة مداخيل ونفقات كل حساب خاص في الخزينة،

- يجرى التصويت على جملة مقابيض حسابات أموال المشاركة،

- يجرى التصويت على العدد الجملي للأعوان المرخص فيهم بالوزارات بمصالحها المركزية والجهوية وبالمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة،

- يجرى التصويت بصفة جملية ونهائية على مجموع أحكام قانون المالية مع شروعنا في المرحلة الأولى المتعلقة بالتصويت على تقديرات النفقات حسب المهمات والمهمات الخاصة بالنسبة إلى ميزانية الدولة،

وفي هذا المستوى نمرّ اليوم إلى التّصويت على اعتمادات المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين على أن لا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس 54 عضوا ونحيل الكلمة إلى اللجنة لاستعراض تلك الاعتمادات قبل تمريرها على التصويت.

السيد عصام شوشان، رئيس لجنة المالية والميزانية

ميزانية الدولة لسنة 2024

المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب

-اعتمادات التعهد	40.283 ألف دينار
-اعتمادات الدفع	38.553 ألف دينار

سنمر الآن إلى التصويت.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

119 نعم، 3 محتفظ، 2 لا، المجموع 124.

إذن تبعا لنتيجة التصويت تمت المصادقة على اعتمادات المهمة الخاصة مجلس نواب الشعب من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

السيدات والسادة النواب،

قبل أن ننهي أشغالنا لهذا اليوم نمرّر على التصويت اعتمادات مهمة المجلس الوطني للجهات والأقاليم من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 وذلك بنفس الأغلبية المطلوبة وذلك في إطار احترام الإجراءات والتدابير المنصوص عليها بالفصل 48 من القانون الأساسي للميزانية حيث تجدر الإشارة إلى أنه قد تم إدراج المجلس الوطني للجهات والأقاليم بقائمة المهمات صلب مشروع قانون المالية لسنة 2024 دون رصد اعتمادات مبدئيا وذلك إلى أن يتم رصدها حال إرساءه وتضمين ذلك في إطار قانون المالية التعديلي.

وسنحيل الكلمة إلى لجنة المالية والميزانية لاستعراض تلك الاعتمادات قبل تمريرها على التصويت.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

ميزانية الدولة لسنة 2024

المجلس الوطني للجهات والأقاليم

-اعتمادات التعهد لا شيء

-اعتمادات الدفع: لا شيء

سنمر إلى التصويت.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

108 نعم، 11 محتفظ، لا يوجد من يعارض، المجموع 119.

إذن تبعا لنتيجة التصويت المصادقة على مهمة المجلس الوطني للجهات والأقاليم لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا موصولا لجميع السيدات والسادة النواب وكافة إطارات وأعوان مجلس نواب الشعب وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا اليوم على أن نواصل بداية من يوم الإثنين القادم على الساعة التاسعة والنصف صباحا مناقشة بقية المهمات والمهمات الخاصة والله ولي التوفيق وعليه نرفع الجلسة.

(كانت الساعة السابعة مساء)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدة والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وتلقوا الإجابة عنها:

حسن جربوعي بتاريخ 5 أكتوبر 2023، رمزي الشتوي بتاريخ 5 أكتوبر 2023، بسمة الهمامي بتاريخ 9 أكتوبر 2023.

كما تقدم السادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الصحة وتلقوا الإجابة عنها:

إبراهيم حسين، فوزي دعّاس، كمال كرعاني، مختار عيفاوي بتاريخ 11 أكتوبر 2023، وليد حاجي (2 أسئلة) بتاريخ 12 أكتوبر 2023.

وتقدم كل من السيد النائب سامي السيد بتاريخ 20 سبتمبر 2023 والسيد النائب عبد السلام الدحماني بتاريخ 12 جويلية 2023 بسؤالين كتابيين إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني وتلقيا الإجابة يوم 13 نوفمبر 2023.

كما تقدم كل من السيدة النائبة بثينة الغانمي بتاريخ 12 أكتوبر 2023 والسيد النائب هشام حسني بتاريخ 16 أكتوبر 2023 والسيد النائب مختار عيفاوي بتاريخ 11 أكتوبر 2023 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية وتلقوا الإجابة عنها يوم 13 نوفمبر 2023.

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي

الموضوع :حول إعادة تشغيل معمل بوغرارة لتثمين مخلفات تقليم الزيتون كأعلاف للحيوانات .

سيدي الوزير تحية واحتراما،

وبعد أتشرف بإفادتكم أنه في إعادة تشغيل معمل بوغرارة المتواجد في عمادة ماجل الدرج من معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس والمختصين في تثمين مخلفات تقليم الزيتون كأعلاف للحيوانات التابع للمركب الفلاحي ببوزويتة (ديوان الأراضي الدولية....) كمعمل أعلاف لتوفير الموارد العلفية للقطعان التابعة للديوان بجهة صفاقس وأيضا لتثمين مخلفات تقليم الزيتون كسماد عضوي (compost).

أن هذه الوحدة من شأنها أن تزيد من مردودية المركب وتوفر العديد من موطن الشغل وكذلك الاشعاع على كافة المنطقة التي تشكو نقصا حادا في الأعلاف

السؤال :

هل تنوي الوزارة إعادة تشغيل هذا المعمل؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: حول تشغيل معمل بوغرارة المتواجد في عمادة الدرج من معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس والمختص في تثمين مخلفات تقليم الزيتون كأعلاف للحيوانات .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 5 أكتوبر 2023 .

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تم تركيز وحدة بوغرارة المتواجدة في عمادة الدرج من معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس والمختصة في تثمين مخلفات تقليم الزيتون كأعلاف للحيوانات منذ سنة 1986 وتم تشغيلها سنة 1988 في إطار التعاون العلمي التونسي الإسباني وفي نطاق البرامج البحثية بمعهد الزيتونة بصفاقس وذلك لاستغلالها في إنتاج الأعلاف المتكونة أساسا من فيتورة الزيتون ومخلفات تقليمه.

غير أنه وبعد القيام بعديد التجارب وتدخل عديد الخبراء لم تسفر هذه المحاولات عن نتائج إيجابية من ناحية المردودية ونوعية

العلف المركب، كما أن الحيوانات عزفت عن استهلاكه مما أسفر عن عدم استغلال الوحدة إلى حدود سنة 2020 رغم انعقاد عديد الجلسات في الغرض .

وتجدر الإشارة إلى أن قد تم إحداث لجنة للنظر في وضعية الوحدة النموذجية لمعالجة مخلفات الزيتون وضبط تركيبتها بموجب مقرر من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 18 فيفري .2020 وبعد عديد الجلسات ونظرا لعدم وجود قطع غيار لمختلف مكونات الوحدة واستحالة إعادة تشغيلها تقرر إحالتها إلى ديوان الأراضي الدولية لتفكيك معداتها واستغلالها لأنشطة أخرى حسب اختصاصه (مثل معمل العلف بالنفيضة أو في رحى مخلفات تقليم الزيتون والتبن والقرط بالمركبات الأخرى)، على أن يتولى الديوان في صورة تعذر ذلك التفويت فيها طبقا للتراتيب الجاري بها العمل وذلك تطبيقا لمحضر الجلسة عدد 589 بتاريخ 20 ماي 2020 وبرمجة استغلال المبنى بتركيز وحدة تعليب زيت الزيتون ضمن برنامج تطوير وتأهيل المركب الفلاحي بوزويتة مستقبلا .

وعليه، فقد تم تحويل آلتي (02) رحى مخلفات تقليم الزياتين إلى المركب الفلاحي الخضراء .كما أعلن معمل العلف عن استشارة لتفكيك وحدة التحبيب الموجودة بمركز بوغرارة وتغيير طريقة التحبيب لتواكب متطلبات العلف المركز للقطيع الحيواني وتركيزها بمعمل العلف بالنفيضة حتى تساهم في تحقيق الاكتفاء من حاجيات القطيع من المركز وتم الانطلاق في دراسة العروض يوم 25 أكتوبر 2023.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب رمزي الشتوي

الموضوع :حول تنفيذ المنشور المشترك عدد4/6/م بتاريخ 16 جويلية 2018 للسيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية .

المرجع :الفصل 114 و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

تحية طيبة وبعد عملا بالمرجع المذكور أعلاه وحيث أن المنشور المشترك عدد4/6/م بتاريخ 16 جويلية 2018 للسيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والسيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية أقر توزيع مقاسم فلاحية غير مهيكلة على مساحة جملية قدرها 831 هك وتقدم شباب الجهة العاطل عن العمل بمطالب في الغرض حسب بلاغ الولاية وذلك منذ سنوات وتتالت الجلسات والاجتماعات ولم تصدر اللجنة الجهوية لمتابعة الأراضي الدولية الفلاحية تحت رئاسة السيد والي توزر قائمة في المواطنين الذين تقدموا بمطالب ولم تصدر أي قائمة أولية في الذين يستجيبون للشروط المنصوص عليها بالمنشور، كما أن ظاهرة التحوز العشوائي قد تكون اجتاحت المساحات المزمع توزيعها، سيدي الوزير الرجاء التدخل العاجل رفقة كل من السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بصفته مالك العقار والسيد وزير الداخلية بما أن السيد والي توزر هو من يرأس اللجنة الجهوية لمتابعة الأراضي الدولية الفلاحية لفض هذا الملف وأطالب بنسخة من قائمة المواطنين الذين أودعوا مطالب في الغرض .

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص تنفيذ المنشور المشترك عدد 4/6/م بتاريخ 16جويلية 2018

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 4 سبتمبر 2023

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص تنفيذ المنشور المشترك عدد 4/6/م بتاريخ 16 جويلية 2018لوزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزير أملاك الدولة والشؤون العقارية المتعلق بإجراءات كراء عقارات دولية فلاحية لفائدة العاطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا وغيرهم أتشرف بإفادتكم بما يلي :

-تم تبويب مساحة حوالي 831 هك للتوظيف في إطار المنشور المذكور بمقترح من المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بتوزر والإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية وتمت المصادقة عليه من قبل وزيري الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وأملاك الدولة والشؤون العقارية في 05 أفريل .2019

-تم الإعلان عن المساحات المعنية من قبل ولاية توزر في 24 أفريل 2019.

-تم قبول المطالب من 02 ماي 2019 إلى 02 جوان 2019.

-يتم حاليا فرز المطالب على مستوى مصالح ولاية توزر والعملية في مرحلتها النهائية

-تم إبرام إتفاقية مع الوكالة العقارية الفلاحية لتجسيم التقسيم ميدانيا وقد تبين تحوز بعض الموطنين على مساحة 21 هك بمنطقة النملات من معتمدية حامة الجريد والملف موضوع متابعة على المستوى الجهوي لتجاوز الإشكال .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية .

الموضوع :حول أراضي منطقة الكنازيز من معتمدية برقو والملك الغابي العام .

تحية طيبة وبعد،

عاشت معتمدية برقو من ولاية سليانة عدة حرائق بشكل متكرر نذكر خاصة منطقة الكنازيز ويبدو أنها تندلع بفعل فاعل.

السؤال الأوّل :ماهي نتائج الأبحاث العدلية في هذا المجال وهل توصلتم إلى تحديد المسؤوليات وهل تم القيام بالتتبعات العدلية اللازمة في حق المعتدين؟

السؤال الثاني :أسفرت هاته الحرائق المتكررة عن فقدان كبير للغطاء الغابي العام وتحولت ساحات كبرى إلى غابات زياتين من قبل الخواص أو إلى مقاطع استخراج الطفل لذا سيدتي نتساءل عن عدد مطالب التسجيل التي تمّ تقديمها لدى المحاكم العقارية في هذه المنطقة وهل أسفرت عن تسجيل بعض منها على حساب الملك الغابي العام؟

تقبلوا سيدتي فائق عبارات التقدير والاحترام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: بخصوص أراضي منطقة الكنازيز من معتمدية برقو من ولاية سليانة

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 9 أكتوبر 2023

المصاحيب :أربعة وثائق

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص أراضي منطقة الكنازيز من معتمدية برقو من ولاية سليانة، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

إن أغلب الحرائق بولاية سليانة هي بفعل فاعل وأغلبها بنية التوسع على حساب ملك الدولة الغابي وتعمل الدائرة الجهوية للغابات بسليانة من خلال أعوانها ومعينيها وبالتنسيق مع الادارة العامة للغابات والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بسليانة بإعداد برامج للتوقي من الحرائق تهتم بصيانة المسالك الغابية وفتح وصيانة الطرائد النارية وتسيير الغابات عن طريق المقاولات والحضائر ولهذا الغرض يتم ضمن البرنامج السنوي للأشغال الغابية صرف قرابة 2740 ألف دينار من الاعتمادات لإنجاز الأشغال المذكورة منها قرابة 350 ألف دينار مخصصة لمعتمدية برقو .

وبالإضافة إلى ذلك تعمل الدائرة الجهوية للغابات عند اندلاع الحريق على وضع جميع الامكانيات البشرية واللوجستية المتوفرة لضمان سرعة التدخل والحد من المساحات المحروقة حيث يتوفر بالدائرة الجهوية للغابات عدد 14 شاحنة إطفاء منها 02 شاحنات سعة 4000 لتر و600 لتر متواجدة بمعتمدية برقو، وتجدون ضمن المصاحيب خارطة توزيع مختلف الشاحنات (الوثيقة عدد1) .

كما أنه، وبعد إخماد الحريق يتم بصفة آلية فتح محضر بحث في أسباب اندلاع الحريق ويتم تقديم الخسائر ومصاريف التدخل للقضاء، وتجدون ضمن المصاحيب مثالا لتقديرات التدخل لإطفاء حريق (الوثيقة عدد 2) وعادة ما يتم توجيه التهم للمتحوزين بالأراضي الغابية القريبة من موقع اندلاع الحريق باعتبارهم المستفيدون المحتملون وتجدون ضمن المصاحيب مثالا لعريضة موجهة الى السيد وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بسليانة حول فتح بحث تحقيقي في الموضوع (الوثيقة عدد 3)

وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للمتحوزين المستفيدين من الحرائق السابقة والذين قاموا بتغيير صبغة الأرض الغابية وتحويلها الى غراسات زيتون فإن المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية قامت بالتنسيق مع الادارة الجهوية لأملاك الدولة لاستحداث غرامة التصرف مع الادارة العامة للاختبارات بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، وتجدون ضمن المصاحيب مثالا لذلك (الوثيقة عدد 4) وذلك كتعويض للدولة على عدم تحصيل قيمة منتوجها الغابي وكوسيلة ضغط على المتحوزين لاسترجاع ملك الدولة الغابي .

وقد تم استرجاع ما يقارب 17 قطعة على مساحة 100 هك خلال سنتي 2022 و2023 منها عدد 08 قطع بمعتمدية برقو إحداها مغروسة زياتين منتجة ويتم بيع الإنتاج كبيوعات صغرى لفائدة وكالة استغلال الغابات.

أما بالنسبة للغابات المحروقة فيتم بيع حطبها عن طريق بتة لفائدة قابض محاصيل أملاك الدولة والشروع في إعادة تشجيرها ضمن مختلف البرامج والمشاريع المدرجة بالميزانية لمساعدة الطبيعة في استعادة كسائها الغابي .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب إبراهيم حسين

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

1.متى ستنطلق أشغال بناء مركز تصفية الدم بالصخيرة ؟

2. متى سيتم الشروع في توسعة المستشفى المحلي بالصخيرة والمبرمج منذ سنة 2014 إلا أنه بقي معطلا ؟

3.متى سيتم إحداث مقر دائرة صحيّة بالصخيرة لرعاية الأم والطفل ومقر للطب المدرسي والتلاقيح بالمستشفى المحلي بالصخيرة ؟

4.إحداث مجمع صحة أساسية يجمع الدائرتين الصحيتين بالمحرس والغريبة وفصل الدوائر عن المستشفى الجهوي بالمحرس ؟

5.متى سيتم الشروع في تهيئة قسم الاستعجالي بالمستشفى الجهوي بالمحرس ؟

6.متى سيتم تهيئة وتوسعة قسم الجراحة العامة وإضافة قاعة عمليات جراحية ثالثة بالمستشفى الجهوي بالمحرس ؟

7متى سيتم إحداث مبنى خاص بالمفراس بالمستشفى الجهوي بالمحرس ؟

إجابة السيد وزير الصحة

السؤال الكتابي

من السيد النائب إبراهيم حسين

المرجع: مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد-26-2023 3000-0001734

السؤال :موضوع

"حول محاور للقطاع الصحي بالمحرس والصخيرة من ولاية صفاقس"

الأسئلة والاجابات

1/السؤال 1: متى ستنطلق أشغال بناء مركز تصفية الدم بالصخيرة :"

الإجابة 1:

تم ترسيم من طرف الوزارة الاعتمادات اللازمة ضمن ميزانية الدولة 2021 لإنجاز مشروع بناء مركز تصفية الدم بالمستشفى المحلي بالصخيرة بطاقة استيعاب 12 سريرا كما تم في الغرض مراسلة السيد والي صفاقس والمصالح الجهوية للتجهيز بصفاقس والتي تولت إصدار الإعلان الأول عن المناظرة حسب الملفات لاختيار مكاتب دراسات فنية لكنها غير مثمرة .

كما سيتم في أقرب الآجال إعادة الإعلان عن نفس المناظرة من طرف المصالح الجهوية للتجهيز بصفاقس.

2/السؤال 2 " : متى سيتم الشروع في توسعة المستشفى المحلي بالصخيرة والمبرمج منذ سنة 2014 إلا أنه بقي معطلا "

الإجابة 2:

هذا المشروع له صبغة جهوية (المجلس الجهوي والإدارة الجهوية للتجهيز بصفاقس):

-تم في الخصوص القيام بطلب عروض أول و نظرا لما أفرز من تجاوز هام للعروض المالية المقدمة للاعتمادات المرصودة للمشروع .

-تم إعادة النظر في مكونات المشروع و تحديد برنامج وظيفي ثان في حدود الاعتمادات المرسمة و على ضوءه سيتم طلب العروض ثان في أقرب الآجال من طرف المصالح الجهوية للتجهيز مع حث مختلف مكاتب الدراسات للمشاركة.

3/السؤال 3: "متى سيتم احداث مقر دائرة صحية بالصخيرة لرعاية الأم والطفل ومقر للطب المدرسي والتلاقيح بالمستشفى المحلى بالصخيرة :"

الإجابة 3:

تباشر حاليا أنشطة قسم لرعاية الأم والطفل الصخيرة داخل مقر قسم الطب العام بالمستشفى الجهوي بالصخيرة لعدم توفر مقر خاص بها.

ولتفعيل هذا القسم إلى حين إحداث مقر رسمي لها وبالتنسيق بين مختلف الأطراف الجهوية للصحة المتدخلة والتي اقترحت إلى اللجوء الى صيغة كراء محل لهذا النشاط أو صيغة وضع على الذمة حاليا جزءا من مقر جمعية الوفاق لرعاية المعوقين بالصخيرة والتي أبدت موافقتها على المقترح .

4/السؤال 4: إحداث مجمع صحة أساسية يجمع الدائرتين الصحيتين بالمحرس والغريبة وفصل الدوائر عن المستشفى الجهوي بالمحرس:"

الإجابة 4 :

باعتبار ما يتطلبه إحداث مجمع صحة أساسية يجمع الدائرتين الصحيتين بالمحرس والغريبة من موارد إضافية بشرية إدارية وعملة واعتمادات التصرف ومقر تم ارجاء النظر في الموضوع لاحقا حسب الأولويات للبرامج الجديدة المقترحة من طرف المصالح الجهوية للصحة

5/ السؤال5: متى سيتم الشروع في تهيئة قسم الاستعجالي بالمستشفى الجهوي بالمحرس "

الإجابة 5 :

مشروع تهيئة قسم الاستعجالي بالمستشفى الجهوي بالمحرس له صبغة مركزية وينجز ضمن مشاريع تأهيل أقسام استشفائية الممولة عن طريق قرض من الصندوق الكويتي للتنمية بكلفة تقديرية 1800 أ.د

كم انطلقت الدراسات في أكتوبر 2022 وحاليا في مرحلة الدراسات التمهيدية المفصلة والتي تمت المصادقة عليها ليتم إعداد ملف طلب العروض خلال الثلاثي الأول لسنة 2024 لتحديد مقاولة في جوان 2024 والإعداد لانطلاق الأشغال .

6/السؤال 6 :متى سيتم تهيئة وتوسعة قسم الجراحة العامة وإضافة قاعة عمليات جراحية ثالثة بالمستشفى الجهوي بالمحرس :"

الإجابة 6 :

مشروع تأهيل جناح العمليات بجميع مكوناته بالمستشفى الجهوي بالمحرس له صبغة جهوية (المجلس الجهوي والإدارة الجهوية للتجهيز بصفاقس) كما تم تخصيص اعتمادات مالية لفائدته بميزانية سنة 2022 وتعيين المهندسين المعماريين والإعلان من طرف المصالح الجهوية للتجهيز بصفاقس عن المناظرة الأولى حسب الملفات لاختيار مهندسين مستشارين للأقساط الفنية لكنها غير مثمرة.

كما سيتم الإعلان في أقرب الآجال عن نفس المناظرة مرة ثانية بعد تعديل المعايير المعتمدة.

7/السؤال 7: متى سيتم إحداث مبنى خاص بالمفراس " بالمستشفى الجهوي بالمحرس :"

الإجابة 7 :

مشروع بناء مقر لوحدة التصوير بالمفراس بالمستشفى الجهوي بالمحرس له صبغة جهوية (المجلس الجهوي والإدارة الجهوية للتجهيز بصفاقس) وقد تم تخصيص اعتمادات مالية لفائدته بميزانية سنة 2022والمصادقة على الدراسة التمهيدية المفصلة للتصور المعماري في أفريل 2023.

على أن يتم عقد جلسة في أقرب الآجال على مستوى الإدارة الجهوية للتجهيز بصفاقس لدراسة والمصادقة على الدراسات التمهيدية المفصلة للأقساط الفنية للمشروع .

السؤال الكتابي

للنائب فوزي دعّاس

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

نظرا للكثافة السكانية في معتمديتي الحامة والحامة الغربية وتردي الخدمات الصحية التي لا تستجيب لتطلعات مواطنينا بالجهة،

1.لماذا لم يتم توفير طب الاختصاص خاصة نساء وأطفال إلى حد الآن بالمستشفى الجهوي بالحامة ؟

2.لماذا لم يقع تفعيل قسم الجراحة خاصة وأن الأقسام موجودة والإمكانيات شبه متوفرة فقط الإطار الطبي بالمستشفى الجهوي بالحامة؟

3.في ظل إغلاق مستشفى العيادات الخارجية وكراء مقر غير وظيفي لا يستجيب الحاجيات المواطنين متى سيقع تفعيل المركز الوسيط المبرمج بمعتمدية الحامة ؟

4. في ظل إحداث الحامة الغربية كمعتمدية قائمة الذات هل سيقع التفكير في إحداث مستشفى جهوي خاص بها ؟

إجابة السيد وزير الصحة

السؤال الكتابي

من السيد النائب فوزي دعاس

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-3000-0001734

السؤال :موضوع

" حول محاور للقطاع الصحي بالحامة والحامة الغربية من ولاية قابس "

الأسئلة والاجابات

1/السؤال 1:" لماذا لم يتم توفير الاختصاص خاصة نساء وأطفال الى حد بالمستشفى الجهوي بالحامة :"

الإجابة 1:

يمكن تأمين اسداء خدمات طب النساء والتوليد وطب الأطفال عن طريق الاتفاقية (convention) مع العلم أنه كان اختصاص الأطفال مؤمن من طرف طبيبة أصيلة الجهة لكنها قدمت استقالتها والتي سيقع تعويضها خلال سنة 2024

2/السؤال 2: لماذا لم يقع تفعيل قسم الجراحة خاصة وأن الأقسام موجودة والإمكانيات شبه متوفرة فقط الإطار الطبي بالمستشفى الجهوي بالحامة

الإجابة 2:

الأقسام منجزة منذ سنوات ووقع تجهيز قاعتي عمليات وقسم جراحة وقسم إيواء والإطار الشبه الطبي متوفر في انتظار توفر أطباء اختصاص في الجراحة والتبنيج والمقر انتدابهم بصفة مباشرة حالة تقديم ترشحات من إطارات طبية مختصة مع توفير الإطارات الشبه الطبية ضمن مناظرات الانتداب سنة 2024.

3/السؤال 3: في ظل اغلاق مستشفى العيادات الخارجية وكراء مقر غير وظيفي لا يستجيب لحاجيات المواطنين متى سيقع تفعيل المركز الوسيط المبرمج بمعتمدية الحامة :"

الإجابة 3:

مشروع بناء مركز وسيط جديد بالحامة تم اقتراحه منذ اغلاق العيادات الخارجية لكن الى حد الان لم تتمكن الوزارة من ترسيمه بميزانية 2024 .

4/السؤال 4: في ظل احداث الحامة الغربية كمعتمدية قائمة الذات هل سيقع التفكير في احداث مستشفى جهوي بها :"

الإجابة 4 :

تم اقتراح مشروع بناء مركز وسيط بالحامة الغربية ضمن المخطط الثلاثي 2023-2025 وفي انتظار تفعيله.

السؤال الكتابي

للنائب كمال كرعاني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية.

1. متى ستنطلق أشغال بناء المستشفى الجامعي" الملك السلمان " بولاية القيروان ؟

2.متى يتم التدخل العاجل للوضعية الكارثية للمستشفى الجامعي ابن الجزار "بولاية القيروان ؟

3. ماهي الأسباب التي حالت دون تنفيذ قرار وزاري يتعلق بتوفير الإطار الطبي لتأمين استمرارية الخدمات الطبية بمركز الصحة الأساسية بمنزل المهيري مع العلم بأن المرفق اشتغل بصفة مسترسلة وتم غلقه بدون سبب ومتى يتم توفير سيارة إسعاف؟

4.متى يتم قبول مطلب تحويل المركز الصحي بسيدي سعد بمعتمدية منزل المهيري ولاية القيروان إلى صنف 4 مع العلم أنه مستوفي كامل الشروط ؟

5.متى يتم توفير الإطار الطبي بمركز الصحة الأساسية ببئر الوصفان بمعتمدية الشراردة من ولاية القيروان باعتباره صنف 4؟

6. متى سيتم الاستجابة لمطلب الجهة في إحداث مركز تصفية الدم بين ثلاثة معتمديات نصر الله ؟

إجابة السيد وزير الصحة

السؤال الكتابي

من السيد النائب كمال كرعاني

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-3000-0001734

السؤال: موضوع

" حول مشاريع بولاية القيروان "

الأسئلة والاجابات

1/ السؤال 1: متى تنطلق الأشغال بالمستشفى الجامعي" محمد " سلمان " بالقيروان :"

الإجابة 1:

في خصوص الأشغال بالمستشفى الجامعي" محمد سلمان " بالقيروان استنادا على الجدول الزمني المحين بالتنسيق مع مكتب الدراسات السعودي، يتم اختيار مقاولة من بين القائمة المختصرة للمقاولات السعودية وإعداد الصفقة لإمضائها في جوان 2024 والانطلاق في الأشغال.

2/السؤال 2: متى يتم التدخل العاجل للوضعية الكارثية للمستشفى الجامعي ابن الجزار بولاية القيروان "

الإجابة 2:

"تم بأخذ الاعتبار ضمن ميزانية 2023 دعم مختلف الأقسام الاستشفائية للمستشفى الجامعي" ابن الجزار" بولاية القيروان بالموارد البشرية المختصة طبية و شبه طبية و دعمها بالتجهيزات الطبية خاصة منها الثقيلة والادرية والإعلامية والاتصال وسائل الإسعاف والنقل وتطبيق البرامج المتعلقة بالبنية الأساسية ومتابعتها وإدارية وعملة والعمل على التقليص بصفة هامة من النقص الحاصل في مواد الصيدلة والأدوية وتقريب الخدمات العلاجية للمرضى في أنسب الآجال.

3/السؤال 3: "ما هي الأسباب التي حالت دون تنفيذ قرار وزاري يتعلق بتوفير الاطار الطبي لتأمين استمرارية الخدمات الطبية بمركز الصحة الأساسية بمنزل المهيري مع العلم بأن المرفق اشتغل بصفة مسترسلة و تم غلقه بدون سبب و متى يتم توفير سيارة اسعاف :"

الإجابة 3 :

العيادات الخارجية بمركز الصحة الأساسية بمنزل المهيري يتم تأمينها ستة أيام في الأسبوع أما بالنسبة للحالات الاستعجالية خارج

الحصة الصباحية يقع تغطيتها بقسم الاستعجالي بالمستشفى المحلي بنصرا الله الذي يبعد حوالي 10 كلم.

4/السؤال 4: "متى يتم قبول تحويل المركز الصحي بسيدي سعد بمعتمدية منزل المهيري ولاية القيروان الى صنف 4 مع العلم أنه مستوفى كامل الشروط:"

الإجابة 4 :

العيادات الطبية بمركز الصحة الأساسية ببئر الوصفان تؤمن يومان في الأسبوع نظرا للنقص في الإطار الطبي بجهة القيروان.

5/السؤال 5 : "متى يتم توفير الاطار الطبي بمركز الصحة الأساسية ببئر الوصفان بمعتمدية الشراردة من ولاية القيروان باعتباره الصنف 4":

الاجابة 5 :

مركز تصفية الدم **بين** 3 معتمديات نصر الله- **منزل** المهيري- الشراردة غير مبرمج في مخطط2025/2022 .

6/السؤال 6: "متى سيتم الاستجابة لمطلب الجهة في احداث مركز تصفية الدم بين ثلاثة معتمديات نصر الله- منزل المهيري الشراردة **:"**

الإجابة 6:

مركز تصفية الدم بين 3 معتمديات نصر الله- منزل المهيري الشراردة غير مبرمج في مخطط 2025/2022.

السؤال الكتابي

للنائب مختار عيفاوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

1.لماذا تعطل مشروع استكمال المستشفى الجهوي ببوحجلة ؟

2.هل بالإمكان الزيادة في الاعتمادات المرصودة للمستشفى الجهوي ببوحجلة ؟

3.متى تنطلق الاشغال بالمستشفى الجامعي محمد بن سلمان بالقيروان؟

4.هل انتهت الدراسات بخصوص القرية الصحية بمنزل المهيري ؟

إجابة السيد وزير الصحة

السؤال الكتابي

من السيد النائب مختار عيفاوي

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-3000-0001734

السؤال :موضوع

" حول مشاريع بولاية القيروان "

الأسئلة والاجابات

1/السؤال 1: متى تنطلق الأشغال بالمستشفى الجامعي" محمد " سلمان " بالقيروان :

الإجابة1 :

في خصوص الأشغال بالمستشفى الجامعي" محمد سلمان " بالقيروان :

استنادا على الجدول الزمني المحين بالتنسيق مع مكتب الدراسات السعودي، يتم اختيار مقاولة من بين القائمة المختصرة للمقاولات السعودية وإعداد الصفقة لإمضائها في جوان 2024 والانطلاق في الأشغال.

2/السؤال 2: هل انتهت الدراسات بخصوص القرية الصحية بمنزل المهيري :

الإجابة 2:

بخصوص مشروع المدينة الطبية بالقيروان :في طور إعداد ملف مرجعي من طرف وحدة تصرف حسب الأهداف بوزارة الدفاع الوطني لإعداد ملف طلب عروض لإنجاز دراسة تخص مكونات وعناصر المشروع .

3/السؤال 3+4: لماذا تعطل مشروع استكمال المستشفى الجهوي ببوحجلة بالإمكان الزيادة في الاعتمادات المرصودة للمستشفى الجهوي ببوحجلة :

الإجابة 3+4 :

يندرج هذا المشروع ضمن المشاريع الجهوية تحت اشراف المجلس الجهوي والمكلف بمتابعة المشروع وصاحب المشروع المفوض هو الادارة الجهوية للتجهيز والاسكان ويعود تعطل المشروع الى عديد الاسباب منها عدم خلاص المقاولة في فترات سابقة بسبب الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد والتي تزامنت مع جائحة كوفيد . كذلك الزيادة في كميات الأشغال التي تحتوي على فصول جديدة وما يتطلبه ذلك من اعداد للملاحق والمصادقة عليها وفتح الاعتمادات من وزارة الإشراف.

كما أن هناك تلكؤ من المقاولة في التسريع بإنجاز الأشغال وربطها دائما بتأخر الحصول على مستحقاتها .وعلى سبيل المثال لقد وقع تحويل مبلغ بما يقدر ب 273 م.د منذ 2023/08/21 من وزارة الصحة بعنوان الملحق عدد 4 غير أن الأشغال لازالت متوقفة الى حد هذه الساعة .

السؤال الكتابي

للنائب وليد حاجي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي.

الموضوع: توفير أعوان تنظيف وأعوان حراسة وسوّاق للمستشفى المحلي بحاجب العيون .

تحية طيبة،

أتشرف بإعلام سيادتكم أنّ المستشفى المحلي بحاجب العيون ولاية القيروان يشهد نقصا فادحا في العملة والمتمثل في أعوان تنظيف وأعوان حراسة وسوّاق وهو ما يسبب اضطرابا في سير العمل وبالتالي وجب تلافي هذا المشكل .

متى يتم توفير عملة بالمستشفى المحلي بحاجب العيون؟

إجابة السيد وزير الصحة

السؤال الكتابي عدد 1

من السيد النائب وليد الحاجي

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-3000-0001734

السؤال :موضوع

"متى يتم توفير عملة من أعوان تنظيف و أعوان حراسة وسواق للمستشفى المحلي بحاجب العيون لتفادي الصعوبات والاشكاليات الناتجة عن ذلك ".

الإجابة:

سيتم توفير عملة من أعوان تنظيف وأعوان حراسة وسواق للمستشفى المحلي بحاجب العيون بصفة تدريجية خلال سنة 2024 عن طريق فتح مناظرات الانتداب والتسوية الثالثة لوضعية أعوان الحضائر.

السؤال الكتابي

للنائب وليد حاجي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي.

الموضوع :إحداث مركز لتصفية الدم بحاجب العيون

تحية طيبة،

أتشرف بإعلامكم أن عدد مرضى القصور الكلوي مرتفع بحاجب العيون من ولاية القيروان والذي يبلغ 27 مريضا، ونظرا لبعد حاجب العيون عن ولاية القيروان وللمعاناة التي يتكبدها المرضى جراء التنقل فإنه من الضروري إحداث مركز تصفية الدم بحاجب العيون.

متى يتم إحداث مركز تصفية الدم بحاجب العيون؟

ننتظر من سيادتكم مدنا بآخر المستجدات في هذا الموضوع

إجابة السيد وزير الصحة

السؤال الكتابي عدد 2

من السيد النائب وليد الحاجي

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-3000-0001734

السؤال :موضوع

"متى يتم احداث مركز تصفية الدم بحاجب العيون لتفادي تنقل المرضى للقصور الكلوي الى القيروان وبلغ عددهم 27 مريضا"

الاجابة:

تم ترسيمه ضمن المخطط 2025/2023.

السؤال الكتابي

للنائب سامي السيد

الموضوع :أسئلة كتابية حول مراكز التكوين المهني .

تحية طيبة وبعد،

عملاً بالفصلين 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .أتشرف بالتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية :

1)متى يقع إنجاز مشروع مركز للتكوين المهني في الصناعات الغذائية بالقطب التكنولوجي بمنزل عبد الرحمان ؟

نحيطكم علماً بأن الدراسات التقنية جاهز منذ سنة 2020، وملف المواصفات جاهز بكلفة جملية تناهز 20 مليون دينار ولم يتم الحسم في منوال الحوكمة والتصرف في المشروع رغم الجلسات المتكررة بين القطاعين العام والخاص .

2)متى يقع فتح مركز التكوين المهني بسجنان ؟

(3)متى سوف يتم الاعتراف بشهائد التكوين المهني لخطة تقني سامي (BTS) في المؤسسات العمومية ؟

وفي الختام تقبلوا فائق عبارات الشكر والتقدير .

إجابة السيد وزير التشغيل والتكوين المهني

الموضوع :أسئلة كتابية

المرجع :مكتوب-السيد رئيس مجلس نواب الشعب المسجل تحت عدد-0022247 بتاريخ 20 سبتمبر 2023

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلقة بموافاتكم بإجابتنا حول الأسئلة التي توجه بها النائب السيد سامي السيد أتشرف بإفادتكم بما يلي :

السؤال الأول :

متى يقع إنجاز مشروع مركز التكوين المهني في الصناعات الغذائية بالقطب التكنولوجي بمنزل عبد الرحمان؟

الإجابة :

تم القيام بدراسة جدوى أولية حول احداث المركز وإعداد ملف برنامج المشروع ثم في مرحلة ثانية تم انجاز دراسة تكميلية لتحديد منوال التصرف في علاقة بالشركاء الاجتماعيين هذا بالإضافة إلى إنجاز الدراسات الطوبوغرافية للأرض المخصصة للمركز (على ملك الوكالة)،

كان من المنتظر أن يتم تمويل المشروع عن طريق الوكالة الفرنسية للتنمية في إطار مشروع " برنامج عم التكوين والإدماج المهني " PAFFIFإلا أنه تم توجيه الاعتمادات الخاصة به إلى دعم المؤسسات المتضررة بجائحة كورونا وتم توجيه طلب تمويل جديد إلى وزارة الاقتصاد التخطيط وفق تكلفة محينة .

يعتبر منوال التصرف في المركز من أهم ركائز هذا البرنامج حيث يقترح أن تكون حوكمة المركز بالشراكة مع المهنة، لذلك سيتم تنظيم ورشة عمل مع كافة الأطراف المعنية للتدارس حول دور كل طرف ضمن منوال التصرف في المركز .

السؤال الثاني :

متى يقع فتح مركز التكوين المهني بسجنان؟

الإجابة

دخل مركز التكوين المهني بسجنان الراجع بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني بتاريخ 06 نوفمبر 2023 تدريجيا حيز الاستغلال بعد استكمال إعادة الهيكلة بطاقة استيعاب 40 موطن تكوين في اختصاصين من مستوى شهادة مهارة :

-غراز مواد منسوجة وغير منسوجة

-تطريز تقليدي .

وسيدخل المركز حيز الاستغلال الكلي في دورة الربيع 2024 لينطلق تأمين التكوين في مستوى شهادة الكفاءة المهنية في اختصاص الحلاقة وأربعة اختصاصاتك في مستوى شهادة مهارة:

-صانع فخار

- حرفي في الطلاء والتزويق على محامل مختلفة

-مساعد طباخ

-مساعد مرطباتي .

يوفر المركز حاليا خدمات الإعاشة، كما سيوفر خدمات المبيت بطاقة إيواء تقدر بـ 70 سرير للإناث و70 سرير للذكور خلال دورة الربيع 2024

السؤال الثالث :

متى سوف يتم الاعتراف بشهائد التكوين المهني لخطة تقني سامي (BTS)في المؤسسات العمومية؟

الإجابة

تقوم مصالح وزارة التشغيل والتكوين المهني بتأمين تكوين مقيس ومعترف به في مستوى مؤهل التقني السامي سواء عن طريق مراكز الوكالة التونسية للتكوين المهني أو عن طريق مؤسسات التكوين المهني الخاصة المتحصلة على التنظير .تعتبر كل شهادة تم تنظيرها بمقتضى قرار من الوزير المكلف بالتكوين المهني معترف بها لدي كل المؤسسات العمومية والاتفاقيات المشتركة .

بتم تنظير وتصنيف الشهادات استنادا إلى الأمر عدد 2139 لسنة 2009المؤرخ في 8 جويلية 2009 المتعلق بضبط السلم الوطني للمهارات .يتم تصنيف شهادة مؤهل التقني السام (BTS) بالمستوى الرابع للمهارات .

أما بالنسبة للاعتراف بشهائد التكوين المهني لخطة تقني سام في المؤسسات العمومية فتبقى مصالح رئاسة الحكومة هي الجهة الوحيدة المخولة لذلك .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم اسئلة كتابية بخصوص إحداث مركز للتكوين في اللوجستيك وصيانة الثقيلة بالزركين من معتمدية مارث .

الموضوع :أسئلة كتابية بخصوص احداث مركز للتكوين في اللوجستيك وصيانة المعدات الثقيلة بالزركين معتمدية مارث ولاية قابس

السؤال1 : انسجاما مع مبدا تواصل الدولة وحيث مثل إحداث مركز للتكوين في اللوجستيك وصيانة المعدات الثقيلة بالزركين من معتمدية مارث مطلبا ملحا تم تأكيده في المجلس الوزاري بتاريخ 25 جوان 2015 نقطة عدد (89)

وتم اقراره اثناء زيارة الوفد الحكومي الى ولاية قابس من 17 الى 20 فيفري 2021 وضمن تحت قرار عدد 148 في وثيقة متابعة المشاريع الوزارية المبرمجة لفائدة ولاية قابس :

لماذا تعطل انجاز مشروع مركز التكوين في اللوجستيك وصيانة المعدات الثقيلة بالزركين من معتمدية مارث ولاية قابس؟

السؤال2 : ماهي الاجراءات التي تم اتخاذها للتسريع في انجاز المشروع؟

والسلام

إجابة السيد وزير التشغيل والتكوين المهني

الموضوع :سؤال كتابي

المرجع: مكتوب-السيد رئيس مجلس نواب الشعب المسجل تحت عدد-0022247 بتاريخ 01 نوفمبر 2023 الوارد علينا عن طريق مصالح رئاسة الحكومة .

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلقة بموافاتكم بإجابتنا حول السؤال الذي توجه به النائب السيد عبد السلام الدحماني، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

السؤال الأول :

لماذا تعطل إنجاز مشروع مركز التكوين في اللوجستيك وصيانة المعدات الثقيلة بالزركين من معتمدية مارث ولاية قابس؟

الإجابة

-تم إقرار مشروع مركز التكوين في اللوجستيك وصيانة المعدات الثقيلة بقابس (دون تحديد المكان) خلال المجلس الوزاري المذيق الذي عقد في 25 جوان2015 (القرار عدد89)

-قامت الوزارة عبر السيد المدير الجهوي للتكوين والتشغيل طلب تحديد مكان تركيز المركز،

-تم ترسيم المشروع بمخطط التنمية 2016-2020 وتم رصد اعتمادات لإنجازه.

-تلقت الوزارة سنة 2016 مراسلة من رابطة جمعيات مارث تضمنت معطيات إحصائية ومقترح بإحداث المركز بقطعة أرض بمارث على ملك أحد الخواص .

-في 10 أكتوبر 2018 قام السيد الوالي بإحداث لجنة بمقرر لتحديد موقع تركيز المركز،

-سنة 2019 تلقت الوزارة مقترح لإحداث المركز بمنطقة العوينات من معتمدية المطوية مع اقتراح عقار ذو صبغة فلاحية على ملك الدولة الخاص،

-قامت المصالح الفنية بالوكالة التونسية للتكوين المهني بزيارة لمختلف قطع الأراضي المقترح واستقر الرأي على قطعة أرض بزركين من معتمدية مارث ولاية قابس خلال سنة 2020،

-خلال زيارة وفد حكومي لدفع مشاريع التنمية بالجهة يوم 19 فيفري 2021 وبحضور نواب الجهة ورؤساء البلديات وممثلي المجتمع المدني تم إقرار إحداث المركز بمعتمدية مارث،

-قامت المصالح الفنية بالوكالة التونسية للتكوين المهني بإعداد مثال تحديد أشغال مختلفة لقطعة الأرض المقترحة خلال سنة 2022

-تم إحداث لجنة جهوية فنية برئاسة المدير الجهوي للتكوين المهني والتشغيل بمقتضى قرار صادر عن والي قابس بتاريخ 21 جويلية 2020 تقوم على إعداد تصور للمركز من حيث منصات التكوين والاختصاصات التكوين المزمع تركيزها بالمركز .

هذا ونفيدكم أن اختصاصات اللوجستيك وصيانة المعدات الثقيلة تم توفيرها بمركز التكوين بسيدي منصور بولاية صفاقس الذي من المنتظر أن يؤمن التكوين خلال سنة 2024 بطاقة مبيت تقدر بـ 250.

السؤال الثاني :

ماهي الإجراءات التي تم اتخاذها للتسريع في إنجاز المشروع؟

الإجابة

تم في هذا الإطار :

-تمت مراسلة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية للتسريع في إجراءات تخصيص الأرض منذ ماي 2023.

-عقدت اللجنة الفنية الجهوية العديد من الجلسات مع الفاعلين الاقتصاديين والعاملين بقطاع النقل واللوجستيك بصيانة الشاحنات الثقيلة بقابس خلال سنوات 2021 و2022 وقد قامت بإعداد قائمة في الاختصاصات المطلوبة لم يتم تمكين الوزارة منها إلى الآن

-لم تتلق وزارة التشغيل والتكوين المهني إلى حد الآن قائمة الاختصاصات المزمع تركيزها بالمركز والتي سيتم على ضوئها إعداد ملف برنامج المشروع الذي يضم بالإضافة إلى الاختصاصات، التجهيزات الضرورية للتكوين ولفضاءات البيداغوجية وعدد إطارات التكوين .

-تم ترسيم مشروع إحداث المركز القطاعي في النقل واللوجستيك وصيانة المعدات الثقيلة بقابس بمخطط التنمية 2023-2025 دراسات على أن يتم الانطلاق في تنفيذه إلى ما بعد 2025 نظرا للعد الكبير من المشاريع التي تشرف الوكالة التونسية للتكوين المهني على إنجازها مع محدودية الموارد البشرة العاملة على إنجاز المشاريع وتوجهات الدولة على الإسراع في إنجاز المشاريع الممولة على موارد خارجية .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة بثينة الغانمي

الموضوع :سؤال كتابي

عملا بالفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية أتقدم بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة الثقافة

معطيات عامة :خلال الزيارة التي قمتم بها لولاية باجة يوم 09 أفريل 2023 واطلاعكم على الوضعية المتردية التي آلت إليها الكنيسة ومحيطها وعلى الخطر الذي يتهدد معلما هاما من معالمنا الأثرية واقراركم بضرورة الحاقه بوزارة الثقافة وجعله تابعا للمعهد الوطني للتراث وهو ما استبشرنا به خاصة لموقع هذا المعلم

نص السؤال :أستفسر من جنابكم عما آل إليه برنامج تهيئة هذا المعلم وصيانته؟

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الذي توجهت به السيدة النائب بثينة الغانمي

المرجع :إحالتكم عدد ص 2023-26-3000-0001727 بتاريخ 23 أكتوبر 2023

تحية طيبة وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجهت به السيدة النائب بثينة الغانمي حول مآل مشروع تهيئة معلم كنيسة باجة وصيانته، يشرفني إفادتكم بأن مصالح وزارة الشؤون الثقافية والمعهد الوطني للتراث قد تعهدت بمعلم كنيسة باجة مباشرة بعد الزيارة الميدانية وباشرت القيام بالإجراءات التالية :

1. تخصيص المعلم لفائدة وزارة الشؤون الثقافية (المعهد الوطني للتراث) ،

2.إنجاز تقرير مفصل في الحالة الإنشائية للمعلم من طرف مهندس مدني ومهندس معماري،

3.إنجاز تقرير علمي مفصل عن المراحل التاريخية للمعلم وإبراز أهميتها،

4.حصر وتحديد المراحل القادمة لانطلاق مشروع الترميم والصيانة والتوظيف،

5.رصد اعتمادات بقيمة 850 ألف دينار لتنفيذ هذا المشروع،

6.إحالة المشروع إلى وزارة التجهيز للتعهد بإنجاز الدراسات بصفتها صاحب المنشأ المفوض وفقا للفصل السادس من الأمر الحكومي عدد 967 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير

السؤال الكتابي

للنائب هشام حسني

الموضوع :سؤال كتابي

تحية وبعد

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب نتوجه لكم بالسؤال التالي :

حيث تم امضاء عقد لزمة بين وكالة احياء التراث والتنمية الثقافية ومستثمر خاص تقضي باستغلال المعلم التاريخي الكراكة بحلق الوادي وذلك بتاريخ 07 ديسمبر 2021.

وحيث نصت الفقرة الخامسة من البند الثالث من عقد اللزمة من إتمام عملية التمكين في أجل لا يتجاوز 60 يوما من تاريخ امضاء العقد يعني في أجل لا يتجاوز 06 فيفري 2022.

وحيث خلال ردودكم في جلسة عامة تحت قبة مجلس نواب الشعب أفدتم بأنّه وقع امضاء عقد تمكين المستثمر بتاريخ 24 جويلية 2023أي بعد تجاوز الآجال القصوى المنصوص عليها بالعقد في الفصل المذكور أعلاه .

السؤال :

ما سبب تجاوز الآجال؟ ولماذا لم يقع فسخ العقد لعدم احترام بنوده؟

وما مدى التزام الباعث لبنود العقد بعد امضاء عقد التمكين؟

وتقبلوا سيدي الوزير فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

تقرير يتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للسيد النائب هشام حسني حول

تنفيذ عقد لزمة الكراكة بحلق الوادي :

في إطار تثمين التراث وإحيائه، وتنفيذا لسياسة الدولة بالسّعي لإدماج قطاع التراث في التنمية الاقتصادية المستدامة بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ووفقا للقانون عدد 35 المؤرّخ في 26 أفريل 2019 الذي يُخول لوكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية، صلاحيّة إسناد اللزمات واستخلاص معاليمها، والأمر عدد 316 بتاريخ 20ماي 2020 المتعلق بضبط شروط وإجراءات منح اللزمات ومتابعتها، ومقرّر إحداث لجنة اللزمات بتاريخ 17 جوان ، 2020وبعد استكمال أعمال هذه اللجنة لإعداد المراحل التحضيرية لمنح اللّزمات ومتابعتها لكامل مسار ملفّ لزمة المعلم التاريخي" الكراكة بحلق الوادي، بمساعدة ومتابعة من الهيئة العامة للشّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، أمضت وكالة إحياء التراث والتنمية الثّقافيّة بالشراكة مع المعهد الوطني للتراث، عقد لزمة في تاريخ 07 ديسمبر2021 مع مستثمر ثقافي لترميم المعلم المذكور وحمايته وصيانته وإحياء ذاكرته وتثمين مكوّناته التاريخيّة والأثريّة وتهيئته وفق شروط فنيّة ومواصفات مضبوطة حسب القوانين والتشريعات وذلك لإعادة توظيفه واستغلاله كقطب ثقافي بالجهة .

وإذ يتضمن مشروع" الكراكة "أهم الدّراسات المرجعيّة التي أنجزتها الدولة، فهو يعتبر مشروعا نموذجيّا في مجال التراث لما سيقدّمه للجهة من إشعاع ثقافي وسياحي للقطاع على المستوى الوطني والدولي، وما سيوفّره من مردودية اجتماعيّة واقتصاديّة ومن فرص تشغيل مباشرة وغير مباشرة فضلا عن دوره الأساسي في ترميم مكوّنات المعلم وحمايته وإنقاذه من الاندثار بسبب تدهور حالته الإنشائيّة التي تستدعي التدخل العاجل، كما سيمكن المشروع من ضمان صيانته مستقبلا .

وإجابة عن أسئلة السيد النائب، تجدر الإشارة إلى أنّ وكالة إحياء التراث والتنمية الثّقافيّة باعتبارها المانح القانوني للزمة، قد حرصت بإشراف وزارة الشؤون الثقافيّة، منذ إبرام عقد اللزمة المذكور أعلاه، على متابعة مراحل استكمال الإجراءات القانونيّة والإدارية والميدانية المضبوطة لإتمام التحويز النهائي في غضون 60 يوما المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من البند الثالث باعتبار أن التحويز النهائي وثيقة تعاقديّة أساسيّة مرتبطة بالرسم العقاري الخاص بالمعلم موضوع العقد والتي ستمكن المستثمر من إحداث شركة المشروع المخوّل لها قانونيا القيام بالدّراسات .الضرورية المضمّنة بكرّاس الشروط قبل انطلاق الأشغال .

-1-أسباب تجاوز الآجال وعدم فسخ العقد

لقد شهدت إجراءات تنفيذ العقد عدّة عراقيل غير متوقعة حالت دون استكمال الوثائق التعاقديّة وتسببت في تجاوز الآجال وبالتالي تعطيل انطلاق الأشغال والدّراسات الميدانية الضرورية التي تسبقها، ومن أهم هذه العراقيل أنّ جزء من الرّسم العقاري للمعلم كان مشغولا من بعض الأكشاك العشوائية .

وحيث التزمت السيدة رئيسة البلديّة السّابقة، خلال حضورها إمضاء العقد في وزارة الشؤون الثقافيّة، بصفتها طرف في كل مراحل الملفّ بالمساهمة في إنجاح المشروع بدءا بإزالة الأكشاك مباشرة بعد الإمضاء .

لكنّ بلدية حلق الوادي لم تف بوعدها حيث لم تتمكن مصالحنا من تحويز المستثمر بالمعلم .وقد تطلب الأمر تدخّل السيد الوالي بإصدار قرار أوّل عدد 2022/12 صادر بتاريخ 14 جوان 2022 يقضي بإزالة الأكشاك المنتصبة بمحيط المعلم فوق جزء من الرسم العقاري موضوع العقد، إلا أنّ السّلط التنفيذيّة المحليّة أبطأت في تنفيذ هذا القرار .

وفي الأثناء تعمّد السيّد هشام السويسي صاحب أحد الأكشاك المعنية بقرار السيد الوالي التوسع بإقامة مقهى/ مطعم في شهر جانفي 2022 مباشرة بعد إمضاء العقد، وغطّى الواجهة الرئيسية وشوّه المعلم، وهو ما ساهم في مزيد تعقيد إجراء التحويز،

وباقتراح من الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وبالتنسيق مع المعهد الوطني للتّراث، قامت مصالح وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية بالتحويز الجزئي للمعلم وتسليم مفاتيح البناية للمستثمر بتاريخ 2022/07/05، لتمكينه من الانطلاق في إجراءات إحداث شركة المشروع، في انتظار تدخّل السّلط المحليّة لحل الإشكال وتنفيذ قرار السيد الوالي.

وعلاوة على هذه التعقيدات، وفي 2022/07/21، اقتحمت مصالح بلدية حلق الوادي البناية بالتنسيق مع السلط المحليّة، بعد تسليم مفاتيحها للمستثمر، وتمّ خلع الأبواب وكسر أقفالها لاستغلال المعلم دون الإذن من المستثمر أو سابق إعلامنا في الغرض، وقد قام المستثمر بمعاينة ذلك عن طريق عدل منفّذ، كما قامت مصالح وكالة إحياء التراث بمراسلة جميع الأطراف المعنية بما فيها السيد الوالي لإعلامها بكامل المستجدات .

وحيث لم نتوصل مع بلديّة المكان إلى حلّ لتسوية الوضعيّة التي حالت دون تقدّم الإجراءات واحترام الآجال، أصبح المعلم غير مؤمن وعرضة للانتهاكات من طرف بعض المنحرفين الخارجين عن القانون مما اضطرنا بتاريخ 2023/01/28 إلى تذكير كلّ من البلدية والمعتمدية بتنفيذ قرار السيد الوالي وطلبنا منها التنسيق مع السلط الأمنيّة والمحليّة لمساعدتنا على التأكد من خلو بناية المعلم من شاغلين قبل تغيير الأقفال وسدّ المنافذ لحمايته، لكنها قامت في 2023/02/20 بإزالة بعض الأكشاك واستثنت من التنفيذ المقهى /المطعم المحدث بعد إمضاء العقد بما أوعز لصاحبه السيد هشام السويسي بمطالبة تعويض عن إنجازه في مكتوب لوزارة الشؤون الثقافية بتاريخ 2023/03/13.

ولأهميّة الموضوع قمنا بمراسلة السّيد الوالي في الغرض بتاريخ 2023/03/03، وتمت دعوتنا لحضور جلسة عمل بمقر المعتمدية في تاريخ 2023/05/04 ، حيث علمنا أنّ السيد الوالي أصدر قرارا ثان

عدد 2023/03 في 2023/04/26 يقضي بإخلاء الفضاء بما في ذلك المقهى /المطعم وتسليمه شاغرا من كل الشواغل لوزارة الشّؤون الثقافيّة .إلا أنّه خلال نفس الجلسة، اتفق ممثلو السلط المحلية على إمهال التنفيذ لمدّة عشرة أيام إضافيّة تمكّن خلالها صاحب المقهى المعني بالإخلاء، من انتهاك حرمة المعلم وتصوير ونشر فيديو على عين المكان في 09 و10ماي 2023 لمغالطة الرأي العام، تطاول فيه على أجهزة الدولة ومؤسساتها .وتمّت في الغرض مراسلة البلديّة والمعتمدية لإعلامهما بخطورة الوضع الذي آل إليه المعلم .

وإثر تنفيذ قرار السيد الوالي وإزالة المقهى /المطعم في تاريخ 2023/05/24، قامت مصالح الوكالة بترتيب عمليّة التحويز النهائي للمعلم لصالح المستثمر بصفة نهائيّة بتاريخ 2023/07/24 عن طريق عدل تنفيذ بمقتضى محضر تحويز عدد 76927، تمكّن على إثره من تنظيف فضاءات المعلم ومحيطه المباشر وغلق جميع المنافذ الخارجيّة وتأمين حراسته واستئناف الإجراءات الإدارية لإحداث شركة المشروع بما فيها التراخيص الضّروريّة لتسييج كامل مساحة الرسم العقاري للمعلم وتعهد بإعداد مجموع الدراسات المطلوبة والمضمّنة بكرّاس الشروط الفنيّة وتوفيرها في أقرب الآجال .

كما تجدر الإشارة إلى أنّه في الأثناء ورغم كلّ هذه التعقيدات والصعوبات الميدانية، فإنّ مصالح وكالة إحياء التراث والتنمية الثّقافيّة بإشراف وزارة الشؤون الثقافية، قد سعت إلى إقناع المستثمر بإدراج المجموعة الخزفية النادرة التي سيتم إحداث متحف خاص بها، والتي تقدر بـ400 مليون دينارا، ضمن كلفة الاستثمار، بعد أن كانت ملكا خاصا به ضمن ممتلكات الرجوع .

وفي هذا الصدد، نجحت وكالة إحياء التراث بإشراف وزارة الشؤون الثقافية، وبالتنسيق مع الهيئة العامة للشّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والهيئة التّونسيّة للاستثمار في إدراج المجموعة الخزفيّة ضمن رأس مال الشركة كمساهمة عينيّة حيث أصبحت عنصرا قارًا من اللّزمة .وبذلك قام المستثمر بالترفيع في رأس مال الشركة إضافة إلى كلفة أشغال المشروع بـ 50 مليون دينارا بعد أن كانت بـ30 مليون دينارا فقط، حيث أصبحت كلفة الاستثمار الجملية المصرح بها تقدّر بـ450 مليون دينارا .وهو يعدّ مكسبا مهما لمؤسّسات الدّولة وضمانا إضافيًا للمشروع وعلى هذا الأساس غيّر المستثمر صبغة شركة المشروع إلى شركة خفيّة الاسم .

2- <u>مدى التزام الباعث بينود العقد بعد إمضاء محضر التحويز</u> :

أما بخصوص التزام المستثمر بتنفيذ بنود العقد بعد إمضاء محضر التحويز، وخلال متابعتنا لهذه المراحل يشرّفنا إعلامكم أنّ المستثمر ومن خلال متابعتنا المتواصلة لكامل مراحل التنفيذ في أدق تفاصيلها، فقد حرص منذ ذلك التاريخ على القيام بالإجراءات التالية :

-منذ غرّة جوان 2023 قام بالإجراءات الإدارية للحصول على التراخيص الضرورية فيما يتعلّق بعمليّة تسييج الموقع وتمكينه من عدادات الكهرباء والماء والاتصالات والشبكات الصحيّة وقد وافانا بنسخ منها للاطلاع .

-بتاريخ 14 سبتمبر 2023 قام لدى الهيئة التّونسيّة للاستثمار بتغيير صبغة شركة المشروع إلى شركة خفيّة الاسم وقام بالتصريح بمبلغ الاستثمار الجديد 450 مليون دينارا .

-بتاريخ 6 أكتوبر 2023 تمّ إعلامه من طرف بلديّة حلق الوادي بالترخيص له في انطلاق أشغال تركيز سياج لمحيط المعلم .

-بتاريخ 2023/10/07 تحصل على مضمون شامل من السّجل يضبط الوضعية القانونية والإدارية ونشاط شركة المشروع .

-بتاريخ 2023/10/30 تمّ تركيب أغلب الهياكل واللوحات الحامية لمحيط المعلم.

- بتاريخ 2023/11/03 أنهى أشغال التسييج في أحسن الظروف .

وفي إطار إعداد الدراسات الأوليّة الضّروريّة قبل انطلاق أشغال ترميم المعلم وفق المواصفات العلميّة، والحرص على التنسيق المحكم والمتواصل بين مانح اللّزمة والمستثمر لضمان نجاح هذا المشروع الأوّل من نوعه أعلمنا المستثمر أنّه تولّى:

- تكليف مكتب دراسات مختص لإعداد الملفّات الخصوصية المطلوبة .

-تكليف مكتب مختص في السينوغرافيا لإعداد تصوّر ثلاثي الأبعاد للمشروع .3D

-تكليف مهندس معماري مختص في التّراث لإعداد دراسات خصوصية حول تقنيات البناء المعتمدة في إنشاء بناية المعلم سواء في الفترة الإسباني أو في الفترة العثمانية .

-برمجة زيارة مكتب دراسات مختصّ في البرمجة وذلك يومي 2 و 3 نوفمبر 2023.

- برمجة زيارة مهندس مدني مختصّ للمعلم للشروع في معاينة الحالة الإنشائية للمعلم ليوم 24 نوفمبر 2023 وذلك قصد إعداد تشخيص شامل للحالة الإنشائية للمعلم وهياكله .

وباعتبار القيمة المضافة التي يمكن أن يحققها هذا المشروع كمثال لأنموذج عملي متعدّد المردودية على المستوى الثّقافي والاجتماعي والاقتصادي في مجال الاستثمار في التراث والتصرف فيه، فإنّ وزارة الشؤون الثقافية تسعى من خلال مؤسساتها المعنيّة بالتّراث إلى إنجاح هذا المشروع الذي يعكس نموذجا لشراكة فعليّة مثمرة بين القطاع العام والقطاع الخاص، حيث طلبت من المستثمر تقديم مخطّط أعمال جديد يضبط التغيرات الحاصلة على مستوى كلفة أشغال المشروع والكلفة الجمليّة للاستثمار وأمضت على ضوئه، بالتنسيق مع الهيئة العامة للشّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ملحقا تعديليًا بتاريخ 03 نوفمبر2022 .

كما تجدر الإشارة إلى أنّه بعد تجاوز التعقيدات الميدانيّة مع السّلط المحليّة، فإنّ مصالح وكالة إحياء التراث والتنمية الثّقافيّة، بالتنسيق مع الهيئة العامة للشراكة وبإشراف وزارة الشؤون الثقافية، بصدد إعداد ملحق جديد لتعديل بعض بنود العقد فيما يتعلّق بآجال التنفيذ حتى يكون هذا الأخير متناسقا مع المستجدات ويمكّن من الانطلاق الفعلي في المشروع الذي نتوقع أن يكون بمثابة القاطرة لعدّة مشاريع أخرى ويؤثر إيجابيًا وبصفة مؤكّدة في تشجيع المستثمرين الخواص على الاستثمار في قطاع التّراث وتطوير مردوديته بهدف إدماجه في الدّورة الاقتصادية وتعزيز دوره في التنمية الشاملة والمستدامة

السؤال الكتابي

للنائب مختار عيفاوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤالين الكتابيين التاليين

الموضوع: حول هدم وإعادة بناء مركب ثقافي ببوحجلة

سيدي الوزير،

1. لماذا لم يتم التسريع في مشروع بناء المركب الثقافي ببوحجلة ؟ ومتى تنطلق الأشغال في هذا المشروع؟

2. هل بالإمكان تغطية النقص الفادح في الموارد البشرية في المجال الثقافي بالجهة علما وأن المكتبة العمومية بها عونان (2) فقط.

مع فائق عبارات الاحترام والتقدير .

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع :إجابة عن السؤالين الكتابيين اللذين توجه بهما السيد النائب مختار عيفاوي

المرجع :إحالتكم عدد ص 2023-26-3000-0001727 بتاريخ 23 أكتوبر2023 .

تحية طيبة وبعد

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤالين الكتابيين اللذين توجه بهما السيد النائب مختار عيفاوي حول مشروع بناء المركب الثقافي بوحجلة والإجراءات المتخذة لتغطية النقص الحاصل في الموارد البشرية بالمؤسسات الثقافية بالجهة يشرفني إفادتكم بما يلي :

1-بخصوص مشروع هدم وإعادة بناء دار الثقافة بوحجلة

-يعتبر مشروع هدم وإعادة بناء دار الثقافة ببوحجلة مشروعا جهويا، حيث أن وزارة الشؤون الثقافية هي صاحب المشروع في حين أن الإدارة الجهوية للتجهيز بالقيروان هي صاحب المشروع المفوض تحت إشراف السيد والي الجهة، وذلك وفق لما تقتضيه القوانين والتشريعات الجاري بها العمل وخاصة الأمر عدد 967 لسنة 2017 والمؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم انجاز البنايات ،المدنية وبالتالي **فإن الإدارة الجهوية للتجهيز بالقيروان هي التي تشرف مباشرة على انجاز الدراسات بتعيين المصممين والقيام بطلبات العروض ومن ثم استكمال إجراءات التعاقد مع المقاولة .**

-بالتنسيق مع الإدارة الجهوية للتجهيز بالقيروان تمت إفادتنا أنها بصدد التعاقد مع شركة المقاولة لإنجاز المشروع وذلك عن طريق طلب عروض بالتفاوض المباشر بتاريخ 29 أوت 2023 بقيمة جملية قدرها 3.895.828 دينار وذلك بعد أن تم الإعلان أربع مرات عن نتيجة طلبات العروض الغير مثمرة.

-طلب عروض عدد 1 بتاريخ 24 سبتمبر 2022 غير مثمر لعدم ورود أي عرض.

-طلب عروض عدد 2 بتاريخ 24 نوفمبر 2022 غير مثمر لشطط أثمان المقاولة .

-طلب عروض عدد 3 بتاريخ 15 مارس 2023 غير مثمر لعدم ورود أي عرض.

-طلب عروض عدد 4 بتاريخ 12 جويلية 2023 غير مثمر لعدم ورود أي عرض.

-تم رصد اعتمادات تعهد قيمتها 2200 ألف دينار على ميزانية سنة 2023 والتي سيتم إحالتها حال ورود الملف مصادق عليه من قبل المجلس الجهوي، أما الفارق في الكلفة والمقدر بـ 1.695.828 دفسيتم التنسيق مع مصالح وزارة المالية قصد توفير الفارق في الاعتمادات .

-لا يمكننا تحديد تاريخ زمني لانطلاق الأشغال وذلك لأن الجهة المخولة بإصدار الإذن الإداري ببداية تنفيذ الأشغال هي الإدارة الجهوية للتجهيز بالقيروان.

- تجدد الوزارة والمندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بالقيروان حرصهما على دفع إنجاز مشروع هدم وإعادة بناء دار الثقافية ببوحجلة وذلك حفاظا على ديمومة المرفق الثقافي وحاجة الجهة لمؤسسات ثقافية رائدة .

2-بخصوص النقص الحاصل في الموارد البشرية بالمؤسسات الثقافية بالجهة

يعود نقص الموارد البشرية بالمؤسسات الثقافية بالجهة ومنها المكتبة العمومية ببوحجلة إلى غلق باب الانتداب منذ سنة 2016 مع إحالة عديد الأعوان على التقاعد دون تعويضهم .

وسيتم العمل على تغطية هذا النقص بالمؤسسة المذكورة عند تسوية وضعية أعوان الحضائر المعنيين بالتسوية في الدفعة الثانية والراغبين في الالتحاق بمؤسسات العمل الثقافي بالجهة، كما سيتم قريبا نقل أعوان دار الثقافة إلى المكتبة العمومية إلى حين استكمال مشروع انجاز دار ثقافة جديدة بالجهة مما سيعزز الموارد البشرية بالمكتبة العمومية ولو بصفة وقتية إلى حين فتح باب الانتداب عن طريق المناظرات الخارجية لخريجي المعهد العالي للتوثيق وغيره من الاختصاصات .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير